الملف

«الحرس الثوري».. صندوق الملالي الأسود

أعد الملف:
سحر عزوز
إسراء حبيب
مروان محمود

لعب «الحرس الثوري» منذ نشأته عام ١٩٧٩، بأمر مباشر من الخميني، أدورًا خطيرة في تاريخ إيران ما بعد الثورة، فقد كان «الحرس» - ومازال- حارس نظام الملالي، وصندوقه الأسود، ويده الضاربة التي يبطش بها ويغتال معارضيه وأعداءه، سواء في الداخل أو الخارج، إلى حد أن أنشطة هذه المؤسسة شبه العسكرية امتدت عبر العالم حتى وصلت إلى أصقاع أمريكا اللاتينية، وهو المدى الذي لم تبلغه أي مؤسسة تابعة لدول في الشرق الأوسط من قبل، أو من بعد!

وتمثّل قوات «الحرس»، بكل المقاييس، رقمًا صعبًا في معادلة القوة والسلطة في إيران، حيث تُعد «القوات العقائدية» و«الجيش المخلّص» للمرشد الأعلى الإيراني، والتي تتمتع بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها من المرشد مباشرة، ولا تعد من الناحية التنظيمية جزءًا من القوات المسلحة.

ويقوم «الحرس» بمهام داخلية، منها المساعدة في حفظ النظام العام ومواجهة المتظاهرين الغاضبين خلال الانتفاضات الشعبية المستمرة. ومع مرور الوقت، تحوّل إلى قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية كبيرة في إيران، إلى درجة أن بعض المراقبين بات يصفه بأنه «أصبح دولة فوق الدولة»!

ويسيطر «الباسدران»، أي «الحرس» بالفارسية، على نحو ٤٠٪ من الاقتصاد الإيراني، عبر تحكّمه في العديد من المؤسسات والصناديق الخيرية، والشركات التي تعمل في مختلف المجالات. حيث يُعتبر ثالث أغنى مؤسسة في إيران، بعد كل من مؤسسة النفط الإيرانية، ووقف الإمام رضا. ويبلغ عدد أعضائه، وفق بعض التقديرات، نحو ٣٥٠ ألف عنصر، وهم معروفون بحماسهم الديني، وولاءهم المطلق للنظام وجاهزيتهم للدفاع عنه ضد «أعداء الداخل والخارج»، وهو ما منحهم نفوذًا كبيرًا داخل أجهزة الدولة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، سواء في كيانات قانونيّة أو غير قانونيّة.

وفي هذا الملف، نلقي الضوء على خفايا هذه المؤسسة الإخطبوطية، التي يتردد حاليًا أن إدارة الرئيس جو بايدن سترفعها من «قوائم الإرهاب» الأمريكية، بناء على شروط إيران لعقد اتفاق نووي جديد ضمن مفاوضات فيينا، ما يعني منح «الحرس» المزيد من الأموال، وإعطائه دافعًا سياسيًا للمضي قُدمًا في تنفيذ مخططاته الرامية إلى «تصدير الثورة» الإيرانية، ودعم الميليشيات الشيعية التابعة لطهران في الشرق الأوسط، ومهام أخرى، ما خفي منها كان أعظم:

«الحرس الثوري».. حاكم إيران الخفي

الخميني: لو لم يكن «حرس الثورة» ما كانت الجمهورية الإسلامية.. وإني أُوقر أفراد «الحرس» وأُحبهم وعيني عليهم

■■ تمر قريبًا ذكرى إنشاء «الحرس الثوري» الذي دشنه زعيم الثورة الإيرانية موسوي الخميني في الخامس من مايو/أيار عام 1979، وأصبح منذ إنشائه حتى الآن «دولة فوق الدولة». وقال الخميني في أحد خطبه الشهيرة: «لو لم يكن حرس الثورة ما كانت الجمهورية الإسلامية، وإني أُوقر أفراد الحرس وأُحبهم وعيني عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد ومازالوا، إنهم مرآة تجسد معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة».

ومن أبرز الأمور التي دفعت الخميني إلى تأسيس «الحرس» هو حاجة الثورة وقتها إلى الاعتماد على قوة مستقلة عن نفسها، بدلًا من الاعتماد على قوات ووحدات النظام السابق. وباعتباره واحدة من أول المؤسسات الثورية، فقد ساعد «الحرس» وقتها في إضفاء نوعم من الشرعية على الثورة، وأعطى الحكومة الجديدة دافعًا لمواصلة ما كانت تقوم به من «تدابير ثورية»، ضد المعارضين.

وهكذا، تشكّل «الحرس» أو «الباسدران» باللغة الفارسية، في محاولة لتوحيد العديد من القوات «شبه العسكرية» في قوة واحدة موالية للحكومة الجديدة؛ لكي تعمل على مكافحة النفوذ والسلطة ضد الجيش النظامي الذي كان مواليًا للشاه في تلك الفترة. وذلك لحماية الثورة ومساعدة رجال الدين في تثبيت أركان حكمهم من خلال تأسيس حكومة (إسلامية) جديدة.

وساهم «الباسدران» وقتها في تثبيت كل السكان والقوات المسلحة النظامية التي كان يتخوف الخميني من إمكان قيامها بانقلاب جديد ضده. وهكذا حقق «الحرس» شهرة امتدت لدول الخليج فيما بعد، كما ساعد على إعادة الإعمار، وتوطيد دعائم النظام الجديد في إيران.

محصلة عمل «الحرس» خلال 43 عامًا هي نشوء نظام حكم موازٍ للسلطة وكيان عسكري موازٍ للقوات المسلحة

«حراسة» الثورة

يتشكل «الحرس» من نحو 125 ألف عسكري، ويتكون من كل أفرع الأسلحة المختلفة في الجيوش العاملة، بما في قوات المشاة البرية، وسلاح المدفعية، والقوات الجوية والبحرية، وسلاح المهندسين العسكريين، وغير ذلك. كما يتحكم أيضًا في قوات «الباسيج» شبه العسكرية، والتي تتألف من عشرات الميليشيات التي تضم حوالي 90 ألف فرد.

وحددت المادة 150 من الدستور الإيراني لعام 1979 دور «الحرس» الثوري»، حيث جاء فيها: «تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية، التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة، راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها، ويحدد القانون وظائف هذه القوات ونطاق مسؤوليتها بالمقارنة مع وظائف ومسؤوليات القوات المسلحة الأخرى، مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها».

أما «قانون الحرس الثوري»، فيحدد مهامه على الصعيد الداخلي والخارجي في أربع نقاط أساسية هي: حماية الثورة وأمنها، دعم حركات التحرر في العالم، حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة، ومسؤولية الحفاظ على أمن الحدود.

ويومًا بعد يوم، حوّلت الصلاحيات الواسعة التي حصل عليها «الحرس» في الداخل بحجة الدفاع عن مصالح البلاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، من مجرد ذراعٍ عسكرية للثورة، إلى «دولة على حدة» وإلى مركز قوة امتد نفوذها في كل شرايين الحياة داخل البلاد.

في البداية، كان «الحرس» يضم خليطًا غير منظم من مجموعات محلية مستقلة، ومن فدائيي المدن وميليشيات رجال الدين، والمتشددين الآخرين الموالين للخميني. حيث ساعدت كل هذه الجماعات في حشد التأييد للخميني في الشارع عقب انتصار الثورة. فكان «الحرس» بمثابة «سلاح المؤمنين»!

وفي كتابه «الحرس الثوري الإيراني.. نشأته وتكوينه ودوره» يقول الكاتب الأمريكي كينيث كاتزمان إنه لا يكاد يخلو مكان في إيران من وجود الحرس الثوري. ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في الفترة التي تلت الثورة الإيرانية مباشرة بطريقة عشوائية، على هيئة ميليشيا ضعيفة التدريب والتنظيم، لكي تساعد الخميني وأتباعه في توطيد سلطتهم في طهران.

دولة داخل الدولة

اختلفت النُخب السياسية الحاكمة داخل نظام الملالي على واجبات ومسؤوليات «الحرس»، بينما عمد القادة باستمرار إلى زيادة نطاق مهام هذه القوات شبه النظامية. ومن ثم، اتسعت اهتمامات «الحرس الثوري» لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي حوّلتها إلى فاعل سياسي ينظر إلى التطورات في إيران من خلال منظور أيديولوجيتها. كما أن النظرة الأيديولوجية السياسية لـ«الحرس» قد جرّته أيضًا إلى المجال السياسي، فأصبح أهم نخبة سياسية - عسكرية في إيران، ودولة داخل الدولة.

وعمل «الحرس» على تحقيق نفوذ سياسي كبير في داخل البرلمان الإيراني، ففي الانتخابات التشريعية الخامسة (1996-2000) أصدر «الحرس» قائمة «أنصار حزب الله» والتي أصبحت تمثله في العمل السياسي بشكل مباشر، وأما في البرلمان السادس (2000-2004) فقد حصل «الإصلاحيون» على الأغلبية البرلمانية، وطالبوا قوات الحرس بالابتعاد عن السياسة.

وردًا على ذلك، قال يحيى رحيم صفوي القائد السابق للحرس: «إن المشاركة في سياسة البلاد من أجل محاربة المخربين، وأعداء الثورة الإسلامية، وهذه من مهمات قوات الحرس».

وفي البرلمان السابع (2004-2008) تمكن «الحرس» من الحصول على 100 مقعد في مجلس الشورى، ورئاسة 12 لجنة من أصل 23 لجنة، وأهمها لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية.

وبذلك، لعب «الحرس» دورًا في التأثير على القرارات السياسية، وبات حاكم إيران الخفي. ومن الأمثلة على هذا التأثير الكبير ما حدث عام 2004، حين افتتح الرئيس الأسبق محمد خاتمي مطار الإمام الخميني الدولي. وكانت الحكومة الإيرانية قد وقعت اتفاقية مع شركة خدمات تركية لإدارة المطار، ولكن «الحرس» اعترض عليه بدعوى خطر ذلك على الأمن القومي للبلاد، لذلك مارس تأثيره بالضغط على مجلس الشورى، والتي كانت غالبيته من التيار المحافظ الداعم له، ما أدى إلى إبطال تلك الاتفاقية بشكل نهائي.

وبلغت ذروة تدخل «الحرس» في السياسة الإيرانية الداخلية خلال فترة حكم محمود أحمدي نجاد عندما نجح في الانتخابات الرئاسية عام 2005، فقد وصل عدد الوزراء القادمين من «الحرس» في فترة حكمه الأولى إلى تسعة وزراء، هم: «وزير الطاقة، وزير الرعاية الاجتماعية، وزير الصناعات، وزير المناجم، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، وزير النفط، وزير الدفاع، وزير التجارة ووزير العدل».

ومنذ نجاح الثورة الإيرانية، وحتى الوقت الراهن، لعبت قوات «الحرس» الدور الأهم في الدفاع عنها. وهذا الدور المهم تم تأكيده خلال لقاء المرشد علي خامنئي مع قيادات «حرس الثورة» في سبتمبر/أيلول 2007، عندما قال: «إن حرس الثورة من نعم الله التي أنعم بها على البلاد والشعب الإيراني».

وأضاف خامنئي: «إن هذه النعمة التي كانت لها بركات كثيرة خلال المراحل المختلفة من الأعوام الـ(28) الماضية، لا سيما في فترة الدفاع المقدس، تمكنت من إسداء خدمات كثيرة وجليلة للبلاد من خلال المحافظة على جوهرها المتمثل بالعنصر العسكري في سبيل الله، والجهوزية للتضحية في سبيل الهدف».

■ المصادر:

1 - إيران هي «الحرس الثوري»، موقع الشرق الأوسط، 25 يناير/كانون الثاني 2022.

2 - الدور المركزي للحرس الثوري الإيراني - دراسة في مواقف المحافظين والإصلاحيين، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 19 أغسطس/آب 2019.

3 - الدولة الموازية للحرس الثوري في إيران، موقع مركز المسبار للدراسات والبحوث، 20 مايو/أيار 2019.

4 - دور الحرس الثوري في صنع القرار السياسي في إيران، موقع جامعة الأزهر فرع غزة، بدون تاريخ.

«إرهاب الحرس».. 43 عامًا من سفك الدماء

أول عملية: اغتيال شابور باختيار آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه في باريس.. ومصرع رجل وامرأة فرنسيّين

ارتكب «الحرس الثوري» منذ تأسيسه قبل 43 عامًا سلسلة من الجرائم الإرهابية الممنهجة، بدءًا من القيام بعمليات اغتيال المعارضين السياسيين لنظام الملالي في الداخل والخارج، إلى قمع أي بادرة ثورة تُبديها الشعوب الإيرانية ضد هذا النظام، وإعمال آلة القتل الجهنمية في أبناء القوميات غير الفارسية ومنهم الأحوازيون العرب، والبلوش والأكراد والأذريين، وصولًا إلى القيام بعمليات إرهابية دامية، واغتيالات لدبلوماسيين ومسؤولين عرب وأجانب عبر العالم.

وعقب ثورة 1979 مباشرة، نفذ نظام الملالي مجموعة من الاغتيالات لكوادر المعارضة الإيرانية، ففي العام 1989 اغتال 3 أشخاص تابعين لـ "الحرس" عبد الرحمن قاسملو، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومساعده عبد الله آذر، في فيينا، واغتيال شابور بختيار، آخر رئيس وزراء في إيران تحت حكم الشاه في باريس عام 1991، وأودى الهجوم بحياة رجل أمن فرنسي وسيدة فرنسية.

وفي برلين عام 1992 اغتال "الحرس" الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، صادق شرفكندي، وثلاثة من مساعديه هم: فتاح عبدلى وهمايون اردلان ونورى دهكردى.

وتورط "الحرس" كذلك، في تفجيرات العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس عام 1994، التي أدت إلى مقتل أكثر من 85 شخصًا، وإصابة نحو 300 آخرين. وفي عام 2003 اعتقلت الشرطة البريطانية هادي بور السفير الإيراني السابق في الأرجنتين بتهمة التآمر لتنفيذ هذا الهجوم.

نجل منتظري يكشف: «الحرس» وضع المتفجرات في حقائب الحجاج الإيرانيين خلال موسم الحج عام 1986

«متفجرات» في الحج

في أكتوبر/تشرين الأول 2018 كشف الملا أحمد منتظري، ابن المرجع الشيعي الإيراني الراحل حسين علي منتظري، نائب الخميني، الذي تم وضعه لاحقًا تحت الإقامة الجبرية، عن واحدة من أبشع الجرائم الإرهابية التي يمكن تخيلها، وهو قيام "الحرس" بوضع "متفجرات" في حقائب الحجاج الإيرانيين عام 1986.

وضبط رجال الأمن السعوديون في موسم الحج لعام 1986 شحنة كبيرة من المواد المتفجرة في حقائب عدد من الحجاج الإيرانيين، كانت كافية حال عبورها لهدم الكعبة نفسها!

وكُشف النقاب عن هذا المخطط، حين احتجت أسرة حسين علي منتظري، على تصريحات إعلامي إيراني بارز هو حسين دهباشي في أحد البرامج التلفزيونية، حول تورط سيد مهدي هاشمي صهر منتظري، في شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، وأكدت الأسرة دور "الحرس" في تلك العملية الإرهابية الخسيسة.

صدر بيان أسرة منتظري بعد مقابلة حسين دهباشي، مقدم برنامج "خشت خام"، مع الكاتب والسينمائي المعروف محمد نوريزاد حول شحن المواد المتفجرة في حقائب الحجاج عام 1986، حيث قال الأخير إن قضية شحن المواد المتفجرة تمت من قبل سيد مهدي هاشمي، لأنه كان هو المسؤول عن الحركات التحررية للحرس الثوري.

وأكد البيان أن كشف النقاب عن هذه القضية من قبل المسؤولين في الحرس الثوري يومئذ، لم يكن لجهلهم وعدم خبرتهم بالأمور، وإنما ألصقوا هذه التهمة متعمدين لشخص معين لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، أي منتظري الذي كان موضوعا تحت الإقامة الجبرية وقتها، ليبرئوا أنفسهم عن تحمل مسؤولية تلك العملية.

ووجه منتظري رسالة إلى الخميني المرشد الإيراني وقتئذ، واردة في مذكراته المنشورة، وفي الرسالة كتب منتظري للخميني قائلًا: "الحرس الثوري ارتكب خطأً غير مقبول في موسم الحج، واستغل حقائب 100 حاج إيراني بينهم رجال ونساء طاعنون في السن من دون علمهم، حيث أهدروا كرامة إيران والثورة الإيرانية في المملكة وفي موسم الحج، فاضطر السيد مهدي كروبي، بصفته مندوبًا للخميني بخصوص شؤون الحجاج، أن يطلب من الملك فهد (العاهل السعودي الراحل) السماح والعفو".

وأضاف منتظري في رسالته إلى الخميني: "قال لي أحد القائمين على تلك العملية: يصر أحد المسؤولين في الحرس الثوري أن نتهم سيد مهدي هاشمي بأنه هو من كان وراء تلك العملية، رغم أنه ترك منصبه عام 1983، أي قبل الحادث بنحو 3 سنوات.

جرائم بالجملة

نفذ «الحرس» جرائم دامية في عدد من البلدان العربية والإسلامية، منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، ففي عام 2003 تم إحباط مخطط إرهابي بدعم إيراني لتنفيذ أعمال تفجير في مملكة البحرين، والقبض على عناصر خلية إرهابية جديدة كانت تتلقى دعمًا مباشرًا من «الحرس» و«حزب الله» اللبناني، وتصاعدت هذه العمليات ما بين عامي 2011 و2016.

وكشفت الإمارات عام 2013 عن خلية «حزب الله العنقودية»، التي أنشئت بواسطة عملاء تابعين لجهاز الاستخبارات الإيرانية و«الحرس»، وكانت تعمل على نقل معلومات تخص مواقع لمنشآت حكومية وعسكرية وأمنية واقتصادية حيوية ومهمة في الإمارات إلى إيران، إضافة إلى نقل معلومات عن صفقات الأسلحة التي عقدتها الدولة مع مختلف الدول إلى عملاء في جهاز الاستخبارات التابع لـ «حزب الله»، فضلًا عن نقل معلومات عن شخصيات ورموز سياسية ومالية واقتصادية وأمنية، تسببت بأضرار كبيرة للدولة، تمسُّ مركزها وسمعتها السياسية.

وأحرقت عناصر ما يسمى «حزب الله الحجاز» المدعوم من «الحرس» عام 1987، مصنعًا في المجمع النفطي في منطقة «رأس تنورة» شرق السعودية، وفي العام نفسه هاجمت عناصر «حزب الله الحجاز» شركة «صدف» في مدينة الجبيل الصناعية.

وفي 1987، تم الاعتداء على القنصل السعودي في طهران، رضا عبد المحسن النزهة، إذ اقتادته قوات "الحرس" واعتقلته، قبل أن تفرج عنه بعد مفاوضات بين السعودية وإيران.

وخلال الفترة بين عامي 1989 و1990، تورط "الحرس" في اغتيال 4 دبلوماسيين سعوديين في تايلاند، هم: عبد الله المالكي، وعبد الله البصري، وفهد الباهلي، وأحمد السيف.

كما تورط النظام الإيراني من خلال أيدي "الحرس" الملطخة بالدماء في تفجيرات الرياض، التي وقعت عام 2003، ونجم عنها مقتل عدد من المواطنين السعوديين والمقيمين الأجانب.

وفي 2011، أحبطت السلطات الأمنية في الولايات المتحدة محاولة اغتيال السفير السعودي السابق، وثبت تورط "الحرس" في تلك المحاولة، وحددت الشكوى الجنائية التي كُشف النقاب عنها في المحكمة الاتحادية في نيويورك، اسم الشخصين الضالعين في المؤامرة، وهما منصور أربابسيار الذي تم القبض عليه وإصدار حكم بسجنه 25 عامًا، وغلام شكوري، وهو ضابط في "الحرس" كان موجودا في إيران وقت صدور الحكم، ومطلوب لدى القضاء الأمريكي حتى هذه اللحظة.

وأصدرت محكمة الجنايات الكويتية في عام 2016، حكمًا بإعدام اثنين من المُدانين في القضية المعروفة بـ "خلية العبدلي" الإرهابية، أحدهما إيراني الجنسية من منسوبي "الحرس"، بتهم ارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي دولة الكويت والسعي والتخابر مع إيران و"حزب الله" للقيام بأعمال عدائية ضد الدولة الكويتية.

■ المصادر:

1- الساعد يستعرض 8 جرائم كبرى لـ الحرس الثوري، موقع المواطن، 24 مارس/آذار 2022.

2- جرائم النظام الإيراني في المنطقة والعالم، موقع العربية، 26 يوليو/تموز 2016.

3- في ذكرى مقتل سليماني ما دور الحرس الثوري الإيراني؟ موقع إندبندنت عربية، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

«فيلق القدس».. ذراع إيران الطويلة

قوامه 15 ألف فرد يقدمون المشورة والدعم للميليشيات الشيعية.. ومهمتهم توصيل الأسلحة للفصائل المؤيدة لإيران

■■ في يناير/كانون الثاني الماضي، كشف علي أكبر صالحي، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية السابق، عن حضور قوات من «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» في ليبيا، وتقديم خدمات تدريب ومعدات لوجستية لمجموعة مسلحة ليبية، وذلك تحت غطاء نشاط «الهلال الأحمر» الإيراني.

وقال «صالحي» في مقابلة نشرتها صحيفة «خراسان» الإيرانية، إنه خلال زيارته إلى ليبيا في عام 2011، أي في خضم الثورة ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي، رأى بنفسه أن «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» قد ساعد المئات من جرحى الثوار خلال الحرب الأهلية الليبية، وقدم لهم العديد من الخدمات بهدف الإطاحة بنظام القذافي.

هذا الكشف الأخير، الذي جاءت بالتزامن مع الذكرى السنوية الثانية لاغتيال القائد السابق لـ «فيلق القدس» قاسم سليماني، مؤشر دال على تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الوسط برمته، فقد لعب «فيلق القدس» أدورًا مهمة لنظام الملالي على الساحة الخارجية، من المحيط إلى الخليج، وبات بمثابة ذراع إيران الطويلة، التي تستطيع من خلالها التأثير في الصراعات المسلحة داخل دول المنطقة، ودعم الميلشيات الشيعية التابعة لإيران، وتجنيد العملاء والخلايا الإرهابية عند اللزوم.

حقبة «الجنرال الدموي»

في عام 1988، وبعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، قرر الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني إنشاء «فيلق القدس» وجعل تبعيته المباشرة لقوات «الحرس الثوري» من أجل حصر العمليات الخارجية في وحدة مركزية واحدة.

وتمدد النفوذ الإيراني في مجال السياسة الخارجية من خلال «فيلق القدس» أكثر فأكثر، بعد

صالحي:

قوات من «الفيلق» ساعدت الثوار الليبيين عام 2011 من أجل الإطاحة بنظام القذافي

أن تولى الجنرال الدموي «سليماني» رئاسته، إذ مارس هذا الفيلق برخم من شخصية «سليماني» نفسه، تأثيرًا في جميع أنحاء المنطقة، من خلال دعم الميلشيات الشيعية والقيادات المؤيدة لإيران.

ويصل قوام «فيلق القدس» تقريبًا إلى نحو عشرة آلاف و15 ألف فرد يقدمون المشورة والدعم، وتوصيل الأسلحة للفصائل المؤيدة لإيران، أو لبعض الشخصيات في لبنان والعراق وسوريا وغزة وأفغانستان وآسيا الوسطى.

وخلال حقبة «سليماني» عمل «فيلق القدس» على استنساخ نموذج «حزب الله» اللبناني، فساعد في تأسيس «فيلق بدر» العراقي، وهو من أقدم الميليشيات الشيعية العراقية، وقد تشكل في الثمانينيات، وكان الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وحارب إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية. وبعد غزو العراق عام 2003 انخرط المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الحكومة العراقية، ثم تغير اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي. وانفصل «فيلق بدر» واستقل عن المجلس وغير اسمه إلى «منظمة بدر» بقيادة هادي العامري ذي العلاقة القوية بالإيرانيين، ولعب دورًا في تدريب المنظمة وتسليحها بواسطة «الحرس».

وكذلك «حركة عصائب أهل الحق» التي أُسست بعد تقديم إيران الدعم للجماعة التي انشقت عن «جيش المهدي» عام 2006، وعينت قائدًا لها هو قيس الخزعلي. وقد أسهم «حزب الله» اللبناني في تدريب الحركة. ووصفت الولايات المتحدة «عصائب أهل الحق» بأنها اليد المباشرة والفاعلة لـ «فيلق القدس» في العراق، إذ تدين بالولاء لإيران.

وأسس «سليماني» أيضًا «كتائب حزب الله» إحدى الميليشيات الشيعية المناصرة لإيران. كما أسس «حركة حزب الله» النجباء، التي انشقت عن «عصائب أهل الحق» في أواخر 2012، وعملت تحت قيادة أكرم الكعبي، وهي ميليشيا شيعية تدين بالولاء للمرشد الأعلى الإيراني، وعلى علاقات وطيدة بـ «حزب الله» في لبنان، وقد كان لها دور في تجنيد مقاتلين شيعة عراقيين للحرب في سوريا.

واعتمدت إيران على «فيلق القدس» في تقديم الدعم العسكري لحلفائها، إذ استهدفت إيران من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم العسكري تمكين حلفائها عسكريًا وأمنيًا لحين دمجهم سياسيًا في مراحل لاحقة في العملية السياسية داخل بلدانهم. وتجلى هذا الدعم في حالة «حزب الله» في لبنان منذ تأسيسه في الثمانينيات. أما في مساحات التأثير الإيرانية، فقد زادت أهمية الدعم العسكري بشكل كبير والاعتماد عليه بعد الانتفاضات العربية التي اندلعت في 2011، التي ضعفت وانهارت معها دول عربية مثل سوريا والعراق واليمن، فضلًا عن ظهور تنظيم «داعش» في سوريا والعراق.

واستخدمت إيران «فيلق القدس» كأداة عسكرية داخل الدول التي كانت تشهد صراعات مسلحة، في مسارين مرتبطين ببعضهما بعضًا، الأول: هو المساهمة في إنشاء ميليشيات عسكرية مؤيدة لها، والثاني هو التدخل العسكري المباشر بواسطة قوات «فيلق القدس».

وفي هذا الإطار، قام «الفيلق» بتسليح جماعة «الحوثيين» الإرهابية اليمنية، ودعمها عسكريًا، لكي تكون ساحة تصدٍ إضافية للدول التي تشكل تهديدًا استراتيجيًا لسيطرة إيران على شبه الجزيرة العربية.

وعلى مدى سنوات، زوّد «الفيلق» جماعة «الحوثي» الإرهابية بأسلحة إيرانية متطورة، مثل الطائرات دون طيار، والصواريخ الباليستية والمضادة للدبابات والطائرات، طائرات دون طيار، والمروحيات متعددة المحركات، وصواريخ، وقذائف بمختلف أنواعها، ومدافع هاون، وبنادق قنص، وألغام بحرية، وقنابل حشوة متفجرة مشكلة ومقولبة لتركيز طاقة الانفجار على مكان محدد (توضع على القوارب المتفجرة المسيرة)، فضلًا عن التدريبات العسكرية، إضافة إلى المساعدة في المعركة البرية الدائرة على الحدود السعودية.

وبذلك، حولت إيران اليمن إلى حقل تجارب واختبار تشغيلي، من خلال الهجمات «الحوثية» المتكررة على أهداف في عمق السعودية واستهداف نطاقات البنية التحتية الاستراتيجية السعودية، والمطارات، والمنشآت النفطية، والمؤسسات الحكومية، وغيرها. تزوّد إيران الحوثيين بمعرفة واسعة وخبرة عملية في تشغيل أسلحة مختلفة خلال المعارك في مناطق مختلفة، وفي بعض الحالات، يشارك عناصر من الذراع الصاروخية لـ «الفيلق»، وكذلك عناصر من «حزب الله» اللبناني، في تشغيل أنظمة الحوثيين وتدريبهم.

أكذوبة «فيلق القدس»

يقول الكاتب عبد المنعم إبراهيم: في الوقت الذي صرخ سكان القدس، طلبًا للتضامن معهم ضد مصادرة منازلهم في حي الشيخ جراح، ينشغل «فيلق القدس» الإيراني بتدبير الاغتيالات للناشطين والصحافيين العراقيين الشرفاء في كربلاء والبصرة والنجف وبغداد، حيث تعرض الشباب المتظاهرون والمطالبون بخروج إيران من العراق للقتل في الشوارع على أيدي عملاء «الفيلق» في العراق.

ويضيف: إن «فيلق القدس» لا يعدو أن يكون مجرد غطاء سياسي يستخدم القضية الفلسطينية لممارسة أدوار تآمرية ضد الشعوب والأنظمة العربية، فهو غير معني ولا مكترث بما يحدث في القدس وفلسطين من مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، ولكنه مهتم جدًا بدعم عملائه وميليشياته المسلحة في العراق وسوريا، ومهتم كثيرًا بتهريب الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيرة والمتفجرات والألغام إلى الميليشيات «الحوثية» الموالية لإيران في اليمن.. بل ان إسماعيل قاآني قائد «فيلق القدس» أبدى إعجابه وافتخاره بالصواريخ التي يطلقها الحوثيون ضد السعودية.. كما لو كانت القدس تقع جغرافيًا في الرياض أو خميس مشيط أو مطار أبها أو حائل أو جدة أو الظهران!

وحدهم الواهمون في فلسطين والخليج والدول العربية كانوا يراهنون على «فيلق القدس» لتحرير القدس! وهم ظلوا ومازالوا يعتبرون إيران هي المدافع عن الحق الفلسطيني! بينما الحقيقة ان إيران أسست «فيلق القدس» لاحتلال الدول العربية، وتجنيد الخونة العرب في منظمات إرهابية للإطاحة بالحكومات العربية، وتهديد الأمن القومي العربي.

■ المصادر:

1 - مسيرة تطوّر «فيلق القدس» الإيراني منذ عام 1979، موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 3 يونيو/حزيران 2021.

2 - سقوط ورقة التوت عن أكذوبة «فيلق القدس»، موقع أخبار الخليج، 2 أبريل/نيسان 2022.

3 - مسؤول إيراني سابق يكشف أسرارًا عن نشاط فيلق القدس في ليبيا، موقع العربية، 1 يناير/كانون الثاني 2022.

4 - فيلق القدس وتحقيق الرؤية الإيرانية في اليمن، موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 15 ديسمبر/كانون الأول 2021.

فضائح «جنرالات الفساد»

ضابط اكتشف تورط «سليماني» و«قاليباف» في فساد بـ 8000 مليار تومان.. فلفقوا له قضية مخدرات!

■■ في فبراير/شباط الماضي، كشف تسجيل صوتي مسرَّب لمحادثة سرية تمت عام 2018، عن مدى تغوّل الفساد داخل مؤسسات «الحرس الثوري» وضلوع شخصيات وجنرالات على أعلى المستويات في هذا الفساد المستشري، من بينهم الرئيس الحالي للبرلمان الإيراني الجنرال محمد باقر قاليباف، والقائد السابق لفيلق القدس الجنرال المغدور قاسم سليماني، ومساعد «الحرس» للشؤون التنسيقية جمال الدين آبرومند، ورئيس منظمة مخابرات «الحرس» حسين طائب، وآخرون من كبار القادة.

وفي التسجيل، قال الجنرال صادق ذو القدر نيا، المساعد الاقتصادي لـ «الحرس»، إن الجنرال «قاليباف»، عمدة طهران آنذاك، كان منزعجًا من طرح قضية الفساد المتعلقة بالبلدية وتعاونية «الحرس»، عندما تم اكتشاف نقص في أموال المؤسسة بنحو 8000 مليار تومان، وطلب «قاليباف» منه التوقيع على مذكرة تفاهم بنفس القيمة بغية عدم الكشف عن هذه الفضيحة!

وأضاف «ذو القدر نيا» في الملف الصوتي: «قلت له إن هذه التصرفات تعتبر جريمة. جاء قاليباف إلى أمام مسجد بالقرب من منزلي، وقال لي: وقِّع على هذه الورقة. فقلت له: هذه جريمة، إنها تضرك وتضرني وتضر جعفري (قائد الحرس السابق)، أنا لن أوقع».

وكان «ذو القدر نيا» مصممًا على محاسبة «قاليباف» ومحاكمته، لكن مجتبى خامنئي نجل المرشد الأعلى، وحسين طائب رئيس استخبارات «الحرس»، لفقا له قضية مخدرات، حيث كان «ذو القدر نيا» في رحلة من طهران إلى جاكارتا عبر مطار الدوحة، واكتشفت سلطات المطار في أمتعته 4 كيلوجرامات من مخدر الكوكايين!

انكشاف المستور

كان «الحرس الثوري» عند تأسيسه عام 1979

تسجيل صوتي مسرَّب كشف عن مدى تغوّل الفساد داخل مؤسسات «الحرس» وضلوع قادة على أعلى المستويات

مؤسسة ثورية، يعمل المنتسبون لها من أجل توطيد دعائم الدولة الجديدة. غير أن دوام الحال من المحال، فقد تورط عدد كبير من قادة «الحرس» في قضايا فساد شهيرة، أطاحت بهم من مناصبهم، بعد انكشاف المستور، وتبين أن بعض هؤلاء القادة العسكريين رفيعي المستوى كانوا يتاجرون في الخمور والمخدرات على نطاق واسع، وما خفي من فساد هؤلاء القادة كان أعظم.

واستولى «الحرس» بعد ذلك على قطاعات حيوية في البلاد، مثل النفط والغاز والاتصالات والتشييد، حيث يعمل ملايين الإيرانيين تحت حكم إمبراطورية الفساد المالي التي يقودها الجنرالات الكبار.

وقالت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية في تقرير لها نشرته في سبتمبر/أيلول 2017، إن «الحرس» بات مجبرًا على تقليص إمبراطورية أعماله الإخطبوطية، في وقت يتعرض فيه بالفعل عدد من كبار قادته للاعتقال في إطار محاولات الرئيس السابق حسن روحاني الحد من النفوذ الاقتصادي والمالي لأكبر جهاز أمني في البلاد.

وأكد مسؤول حكومي للصحيفة أن 10 على الأقل من كبار أعضاء «الحرس» تعرضوا للاعتقال في الأشهر الأخيرة من ذلك العام، 2017، فيما أُجبر آخرون على رد الثروات التي تحصلوا عليها من أعمال مشبوهة إلى خزانة الدولة.

وكشف رجل أعمال تعاون مع مؤسسات «الحرس» الاقتصادية والمالية في السابق، أن مدير إحدى الشركات القابضة الكبرى التابعة للحرس تعرض للاعتقال في الأشهر الماضية، وصودرت مقتنيات ثمينة تقدر قيمتها بعدة ملايين من الدولارات كان يحتفظ بها في منزله. كذلك ألقي القبض العام الحالي على ضابط في القوات برتبة عميد يوصف بأنه العقل الاقتصادي المدبر للمؤسسات الضخمة التابعة لقوات «الحرس».

وشرعت الحكومة وقتها في تنفيذ هذه الإجراءات عقب الانتقادات التي أثارها روحاني عن دور «الحرس» في الاقتصاد، حتى أن المرشد علي خامنئي نفسه انتقد «الثروات الطائلة» التي جمعها أعضاء الجهاز.

وأخبر روحاني المرشد بأن «الاقتصاد وصل إلى طريق مسدود، بسبب الفساد الذي استشرى في ظل هيمنة الحرس على مفاصل الدولة الإيرانية، وتحكمه في مقدرات البلاد الاقتصادية».

وبعد مرور شهرين من الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو/أيار 2017 وفوزه بفترة ولاية ثانية، قال الرئيس السابق روحاني بأن الحرس «خلق حكومة تحمل مدفعًا» مما جعل الخوف يتملك من القطاع الخاص، رغم سعي روحاني إلى تحقيق الانفتاح لإيران واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، غير أنه وجد مقاومة من متشددين داخل النظام، وبعضهم جنرالات في «الحرس» ممن يسعون إلى حماية مصالحهم الخاصة.

وهناك بعض الشركات المعروفة بانتمائها لـ«الحرس»، والتي طالتها فضائح فساد في السابق، منها شركة «سدرا إيران ماريتايم إندستريال كومباني» التي تتولى تصنيع شاحنات النفط وتتولى إدارة بعض مشروعات النفط والغاز، وشركة «شهيد رجائي بروفيشنال غروب» التي تعد من كبرى شركات التشييد في إيران.

واقعة فساد كبرى

في أواخر عام 2018، تفجرت واقعة فساد كبرى داخل أروقة بلدية العاصمة طهران بعد أن كشفت شبكة إخبارية معارضة تدعى «إيران وايـر» عن وثائق تتعلق باستيلاء ميليشيات «الحرس» على مساحات واسعة من الأراضي والعقارات تقدر بنحو 40 هكتارا دون سند قانوني.

وأوضحت «إيران وايـر» أن تلك المليشيات استغلت هذه الأراضي الواقعة غربي طهران بغرض تدشين مقرات لها رغم مطالبة «محمد علي نجفي» رئيس البلدية السابق محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري الإيراني السابق، في نهاية العام الماضي باستعادة هذه المساحات مجددا التي استحوذت عليها عناصر المليشيات عنوة.

وكشفت الوثائق عن أن «نجفي» الذي استقال من منصبه بسبب هذه الواقعة، أكد وقتها «تعتيمه على الأمر» خشية تسربه للجهات المعنية حفاظا على سمعة الحرس الثوري، غير أن الأمر قد تفشى وخضع لاستجواب مغلق في مجلس البلدية بسبب تجاهل الرد على مطالباته.

وانضمت تلك الواقعة إلى غيرها من السجلات المتداولة حول أنشطة الحرس المشبوهة، وتدخله في الاقتصاد الحكومي بشكل مطرد، حيث تحتكر كيانات اقتصادية تابعة لقاعدة عسكرية تدعى «خاتم الأنبياء» خاضعة لسيطرة الحرس الثوري على صفقات بمليارات الدولارات لتدشين مشروعات مختلفة في طهران ومدن أخرى.

وفي يناير/كانون الثاني 2019، تكشفت واحدة من أكبر الفضائح المالية في إيـران، تقدر بـ 38 مليار دولار، وتورّط فيها 14 شخصًا من بينهم قادة في «الحرس» الثوري. وكشفت تحقيقات المحكمة الاقتصادية، أن المدير السابق لمصرف «سرماية» وامـرأة من منسوبي «الحـرس»، هما المتهمان الأساسيان في قضية «غسل أموال». واتهمت المحكمة الاقتصادية 14 شخصًا، من بينهم قادة في «الحرس» باختلاس ما يزيد على 7 مليارات دولار، في أكبر فضيحة اختلاس شهدتها البلاد.

من جهة ثانية، واجه رئيس استخبارات «الحرس»، حسين طائب، في أواخر عام 2019، اتهامات من شخصيات مطلعة على مجريات الأمور بإدارة شركات غير قانونية وشبكة لتشويه المعارضين للنظام.

الاتهامات صدرت عن محمد حسين رستامي، وهو صحافي معتقل في أحد السجون الإيرانية، عبر تسجيل صوتي تم تسريبه وقتها، قال فيه إن هناك شبكة تعمل تحت قيادة «طائب»، تدير شركات غير قانونية وتلوث سمعة المعارضين المحتملين البارزين عبر الزج بأسمائهم في فضائح فساد. مشيرًا إلى صلة «طائب» بمؤسسة «ياس القابضة» وهي شركة تابعة لـ«الحرس»، اعتُقل اثنان من كبار مديريها بتهم فساد وتم فصلهما في 2018، مضيفًا أن هذه الشركة كانت لديها عقود ضخمة مع مختلف الكيانات في البلاد.

■ المصادر:

1 - تسجيل يكشف دور سليماني وقاليباف في الفساد بالحرس الثوري، موقع العربية، 11 فبراير/شباط 2022.

2 - فساد الحرس الثوري يغرق إيـران، موقع سكاي نيوز عربية، 14 سبتمبر/أيلول 2017.

3 - اتهامات الفساد تطارد رئيس استخبارات الحرس الثوري الإيراني، موقع الرؤية، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

4 - «إفشاء» فساد «الحرس الثوري» يستنفر البرلمان الإيراني، موقع الشرق الأوسط، 14 فبراير/شباط 2022.

إمبراطورية «الحرس» الاقتصادية

«نيويورك تايمز»:
الدخل السنوي من أنشطة «الحرس» التجارية
فقط يتراوح ما بين 10 إلى 12 مليار دولار

■■ امتلك «الحرس الثوري» خلال العقود الأخيرة إمبراطورية مالية باتت تهيمن على الاقتصاد الإيراني، وتسيطر على أكثر من 815 مؤسسة تجارية شبه حكومية ومساهمة في كافة المجالات. وبهذه الإمبراطورية، يمثل «الحرس» القوة المحركة للاقتصاد الإيراني، والمهيمنة على مفاصله الأساسية، والموجه الحقيقي لأنشطته؛ فلقد ساعد نظام الملالي هذه القوات على إنشاء شركات ومؤسسات كبرى، ترقى وفق تقدير المراقبين إلى درجة تشكيل «كيان اقتصادي موازٍ» داخل إيران.

المصالح التجارية لـ «الحرس» التي تم شحذها بسبب التشوهات الاقتصادية التي أحدثتها العقوبات الأمريكية والدولية على نظام الملالي، تستحق لقب «الإمبراطورية المالية» التي تردع المستثمرين الأجانب عن الدخول في السوق الإيرانية، حيث يستحوذ «الحرس» على عقود النفط والغاز، ويقود اتفاقيات وتحالفات مع الشركات الدولية، مثل شركة «توتال» الفرنسية قبل 2018، ومع الشركات الصينية والتركية والروسية في الوقت الحالي، بعيدًا عن الوزارات ذات العلاقة.

ووفق صحيفة «نيويورك تايمز»، يتراوح الدخل السنوي من أنشطة «الحرس» التجارية فقط ما بين 10 إلى 12 مليار دولار، في وقتٍ يعاني أفراد المجتمع الإيراني من فقر مدقع، وارتفاع نسبة البطالة، كما أن مسؤولًا إيرانيًا كان قد صرح بأن «الحرس» أصبح يسيطر على كبرى الشركات في قطاعات السياحة، والنقل، والطاقة، والبناء، والاتصالات، والإنترنت.

الحكومة «حاملة البندقية»

بدأت سيطرة «الحرس» على الاقتصاد الإيراني عام 1989، وتحديدًا في أعقاب وفاة

يسيطر على 815 مؤسسة تجارية شبه حكومية ومساهمة.. وأكثر من نصف الناتج المحلي الإيراني

موسوي الخميني المرشد المؤسس للنظام، واختيار علي خامنئي مرشدًا جديدًا، حيث تراجع النفوذ السياسي لـ «الحرس»، إلا أن أبواب السلطة والثروة الاقتصادية فُتحت على مصراعيها من خلال استحداث المادة 147 من الدستور الإيراني ونصها: «على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء، مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل وبما لا يُضر بالجهوزية العسكرية للجيش».

وخلال فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني استفاد «الحرس» من الهدوء بعد الحرب مع العراق، ومن فرص إعادة البناء، لكي يوسع أنشطته الاقتصادية، إلى أن ظهرت الحركة الإصلاحية والتي تمثلت في انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية (1997 - 2005)، وكان الحرس الثوري ضد هذه الحركة، خاصة وأنه بات حينها يسيطر على ثلث الواردات الإيرانية، من خلال إنشاء 60 مرسى بحريًا على شواطئ الخليج العربي وبحر عمان، و10 مطارات، من ضمنها مطار «بيام» بالقرب من العاصمة طهران.

وذكرت صحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير لها بعنوان «السلطة المالية للحرس الثوري الايراني»، أنه «من المستحيل معرفة نسبة حصة الحرس من الناتج القومي المحلي الإيراني، ولكن التوقعات تشير إلى أنه يتحكم فيما يتراوح بين الثلث والثلثين «مشيرة إلى أن «سيطرة الحرس الثوري على الاقتصاد واضحة، فهو الذي يدير مطار الخميني الرئيسي على الرغم من منح عقد عام 2004 لشركة نمساوية - تركية، إلا أن «الحرس» منذ انتهاء الأعمال سيطر بالقوة على المطار، بذريعة أن تشغيله من قبل أجانب يعرض البلاد للخطر».

وفي التقرير نفسه، كشف الدكتور علي أنصاري خبير الشؤون الإيرانية في جامعة سانت أندروز البريطانية، عن حجم وتأثير الحرس في الاقتصاد الإيراني قائلا إن «انخراط هذه المؤسسة في مجال الأعمال بهذا الحجم قد غير صورتها التي لم تعد تقارن بما كانت عليه خلال الأعوام الأولى للثورة الإيرانية».

وتجددت سياسة خصخصة الاقتصاد في عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد (2005 - 2013)، فتمكن «الحرس» الثوري من إبرام العديد من الصفقات والفوز بعقود بلغت مليارات الدولارات من الدولة في مجالات عدة، أبرزها النفط والغاز ومد الطرق وبناء السدود، حتى أن الإيرانيين باتوا يطلقون على قوات «الحرس» اسم «الحكومة الموازية حاملة البندقية»!

اقتصاد بلا رقابة

سيطرة «الحرس» على منابع الاقتصاد في إيران، وصعوبة الرقابة عليه ومحاسبته، كان دافعًا قويًا لانتشار الفساد بين عناصره، وحرصهم على تحقيق ثروات وأموال طائلة على حساب باقي فئات الشعب، ما كان سببًا رئيسًا لرفض المجتمع الإيراني لهذا النفوذ الداخلي لقوات «الحرس»، خاصةً أنه انتقل من مجرد كونه قوة عسكرية تحمي الثورة ومبادئها، إلى إمبراطورية صناعية لها نفوذ سياسي واقتصادي وإعلامي واسع النطاق.

كما أن أنشطة «الحرس» العسكرية والإرهابية خارج إيران، كانت من الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر داخل البلاد؛ نظراً للتكلفة الباهظة التي تتحملها الخزانة الإيرانية، بحسب بعض الأرقام التي تنشرها مواقع إيرانية، وبالتالي فإن الاقتصاد الإيراني حالياً قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بسبب هيمنة الحرس، وتصرفه في منابع الاقتصاد كيفما شاء.

وإمعانًا في السرية تجري نشاطات «الحرس» الاقتصادية تحت إشراف شخصي للمرشد علي خامنئي، ولا يرفع عنها تقارير للحكومة ولا البرلمان والمؤسسات الرقابية، وبالتالي يتغول الفساد داخل هذه المؤسسة بشكل غير مسبوق.

ويعاني الاقتصاد بفعل «الحرس» الذي يستحوذ على أكبر المؤسسات الاستثمارية في البلاد، بحجة محاربة التغول الغربي للسيطرة على الاقتصاد. من ناحية أخرى لا يدفع الحرس الثوري «ضريبة» بينما تُفرض الضرائب على بقية الشركات، بواقع فارق التكلفة والبيع؛ لذلك حتى الاتفاق النووي من الناحية الاقتصادية يتلاشى في ظل مركزية القرار غير معروف التوجه وغياب الرؤية الحقيقية للاستثمار الذي يصارع نفسه في ظل استحواذ «الحرس» على مقدرات البلاد.

ويسيطر «الحرس» بالفعل على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الإيراني من خلال شبكة من شركات وهمية، وهو كيان إرهابي ينبغي تصنيفه في القائمة السوداء خصوصا أن هذه الحالة تزداد سوءا.

وفي عام 2007 طالب خامنئي بالإسراع في تنفيذ سياسات «الخصخصة» الاقتصادية المبنية على تعديل المادة 44 من الدستور الإيراني، إلا أن «الحرس» استغل ذلك الطلب بفرض هيمنة أكبر على الاقتصاد ما جعله يسيطر على ما يقرب من 40% من اقتصاد البلاد.

وتؤكد دوائر المعارضة الإيرانية أن تنامي نفوذ «الحرس» وتصاعد قوته الاقتصادية بات السبب الأول لانتفاضات الشباب الإيراني المستمرة، خاصةً أن مسؤولي تلك المؤسسة وذويهم يحصلون على كافة الامتيازات، فيما يعاني الشعب فقرًا غير مسبوق.

وفي يناير/كانون الثاني 2018، وصل الأمر حد أن المرشد علي خامنئي أمر «الحرس الثوري» بتخفيف قبضته على الاقتصاد، مثيرًا احتمال تخصيص مؤسسات ضخمة تابعة لـ «الحرس» وبالنأي عن النشاطات الاقتصادية غير المرتبطة مباشرة بعملهما، عبر مؤسسة «خاتم الأنبياء» للتشييد، والتي تضم وحدها 135 ألف موظف، ينشطون في التنمية المدنية وقطاعَي النفط والدفاع.

■ المصادر:

1- بيزنس الحرس الثوري الإيراني.. الاستثمار الفاسد، موقع العين، 14 يناير/كانون الثاني 2021.

2 - كيف يسيطر الحرس الثوري على اقتصاد إيران؟ موقع مجلة البيان، 25 مايو/أيار 2020.

3 - تعرف على الإمبراطورية الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني، موقع العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2018.

4 - «ثوار ولكن لصوص».. سنوات من الثورة والفساد المستمر في إيران!، موقع رؤية، 12 فبراير/شباط 2022.

«الحرس».. عصب المشروع الإيراني

لعب دورًا رئيسيًا منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي في «تصدير الثورة» الإيرانية إلى الخارج

■■ يُعد «الحرس الثوري» بكل المقاييس، عصب المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. فهذه القوات، وما يرتبط بها من ميليشيات طائفية مسلحة وتنظيمات إرهابية في منطقة الشرق الأوسط، هي «رأس الحربة» في تنفيذ هذا المشروع التوسعي العدواني، الرامي إلى إنشاء «إيران الكبرى» المتحكمة في مصائر جيرانها العرب، والتي من شأنها أن تُعيد أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة!

ولقد لعب «الحرس» منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي دورًا رئيسيًا في «تصدير الثورة» الإيرانية إلى الخارج، حينما دعا موسوي الخميني، زعيم الثورة، صراحة إلى «تصدير الثورة» تحقيقًا لأحد بنود الدستور الذي وضعه النظام عام 1979 بعد الثورة مباشرة، والذي نصّ على أن «تكون إحدى مهام الحرس الثوري القتال بغرض توسيع حكم الشريعة الإسلامية في العالم».

هذه الأهداف المعلنة، أعاد التأكيد عليها قائد «الحرس» السابق، الجنرال محمد علي جعفري، في مارس/آذار 2019، حينما كشف بوضوح أن قواته دربت 200 ألف مسلح على مدار 8 سنوات من القتال في سوريا والعراق، ودافع عن حضور إيران الإقليمي في سوريا والعراق، ليؤكد أن «الحرس» يمثل أهم الأدوات لتنفيذ مشروعها الطائفي والتوسعي في المنطقة، كاشفًا عن طبيعة الدور الكبير الذي تقوم به قوات «الحرس» والميلشيات الشيعية المرتبطة بها، في تنفيذ مشروع إيران الإقليمي للتمدد والسيطرة.

مشروع «الحرس» التدميري

يعتبر «الحرس» الذراع الأقوى لصناعة وتنفيذ

يمتلك مصادر عديدة للقوة تتيح له هامشًا كبيرًا من التحكم في مسارات السياسية الداخلية والخارجية

السياسة الخارجية الإيرانية، ولقد مكنّه دوره في تصدير الثورة من تأكيد مكانته وأهميته في الأمن القومي الإيراني. وتحظى وزارة الخارجية باهتمام خاص لدى «الحرس» لكونها أحد أهم مراكز صنع قرار السياسة الخارجية. وقد كان لبعض مسؤولي الخارجية الإيرانية من المحسوبين على «الحرس» بصمات واضحة فيما آلت إليه علاقات إيران الخارجية خلال السنوات الماضية. ومن المعلوم أن الجنرال المغدور قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» كان يلعب دورًا أساسيًا في اختيار السفراء الإيرانيين لدى دول العالم.

كما يُعد «الحرس» أقوى مؤسسة في النظام الإيراني، حيث يمتلك مصادر عديدة للقوة تتيح له هامشًا كبيرًا من المناورة والحركة والتحكم في مسارات السياسية الداخلية والخارجية لإيران. ويعتبر الذراعَ العسكرية والاقتصادية والاستخباراتية للمرشد علي خامنئي، ومن خلاله يسيطر على الدولة سيطرة كاملة.

وبذلك، يمكن اعتبار «الحرس» هو العصب الأساسي للمشروع الإيراني، وتجذره في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في إيران يشكل مسألة «هوية» مشروع تصدير ورعاية الثورة، وبناء الأذرع المتطرفة عبر الميليشيات، وحالة الدولة داخل الدولة.

ويُعول النظام الإيراني كثيرًا على «الحرس» وميليشياته العسكرية وأذرعه الخارجية في تنفيذ استراتيجيتها للتمدد الإقليمي، ولهذا بدأت إيران تولي اهتمامًا في العقدين الماضيين بالاستثمار في إنشاء ميليشيات متعددة الجنسيات، تدين بالولاء الطائفي لها، لكي توظفها متى أرادت.

ويعتمد مشروع «الحرس» التدميري والتخريبي في المنطقة بالأساس على نشر الطائفية، وتأسيس الميليشيات العقائدية المسلحة المرتبطة بإيران، والتي تتلقى مختلف مظاهر الدعم، وبالتحديد عبر الخدمات والتسهيلات التي يقدمها «فيلق القدس» للجهاد الخارجي، وهو ذراع الحرس الثوري في العمل خارج الحدود الجغرافية للدولة، وهذا الجهاز يقدم الدعم المالي، واللوجستي والإعلامي، مع توفير السلاح والتدريب والإسناد الميداني، للميليشيات المسلحة التابعة لإيران، والتي تم إنشاؤها بقرار إيراني على أعلى مستويات القيادة السياسية. ومهمة هذه الميليشيات العمل على تحقيق الهدف النهائي وهو فرض السيطرة الإيرانية غير المباشرة على هذه الدول المستهدفة.

إعادة كتابة التاريخ

حاولت إيران توظيف أحداث ما يسمى «الربيع العربي» في الترويج لنموذجها الثوري، وسعت إلى الترويج لفكرة أن الفوضى والاضطرابات التي عمت بعض الدول العربية عام 2011، تعد امتدادًا للثورة الإيرانية، أو «صحوة إسلامية» في المنطقة، كما أطلق عليها المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي. ومنذ هذه الأحداث، سعت إيران إلى التمدد طائفيًا وسياسيًا في المنطقة، وحاولت استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمي «النموذج السياسي الإيراني». وكان «الحرس» هو الأداة لتنفيذ مشروع إيران التوسعي.

وإلى ذلك، لعب «الحرس» لعبة طويلة الأمد، هدفها ضرب أكبر عدد من الدول العربية، وإضعاف حكوماتها، واختراق مجتمعاتها، من أجل خلق بيئة ملائمة لتصدير الثورة ونشر المذهب والعقيدة وإعادة كتابة التاريخ من جديد. فهذه مجموعة عقائدية صلبة وحقيقية ثابرت للاستحواذ على النظام ونجحت. تقدم المشروع كثيرًا في المشرق العربي، والتركيز في المرحلة المقبلة سيكون على الخليج العربي وبشراسة غير مسبوقة. ولا أحد في إيران يلعب في هذا الملف الخطير سوى «الحرس».

ومن اللافت للنظر، أن الدول العربية التي غزاها الإيرانيون على جناح «الحرس» باتت معظمها مدمّرة وتفتقد البنية التحتية، فضلًا عن اعتبارها من الدول الأكثر تخلفًا وفقرًا في العالم، إذ أصبحت شعوب تلك الدول تحت خط الفقر بدرجات مرعبة، فضلًا عن انعدام الأمن والأمان لمواطني تلك البلدان، ليترافق ذلك مع عدم وجود استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي وتفكيك المؤسسات الرسمية لتلك الدول، إضافة إلى تفكيك جيوش هذه الدول، وربط قادتها بـ«الحرس»، وإحداث تغيير عميق في البنية الديموغرافية لمجتمعات تلك الدول بشكل غير مسبوق.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت إيران ماضية حتى هذه اللحظة في تنفيذ مخططاتها تجاه المنطقة العربية، معتمدة على عوامل عدة، أهمّها الاستفادة القصوى من عدم استقرار الدول العربية، بعد الغزو الأمريكي للعراق، وما تبعه من ثورات «الربيع العربي» التي سخّرت إيران جزءًا منها لمصالحها، معتمدة على حلفائها في المنطقة وأشقائها في العقيدة: «الإخوان المسلمين» في سوريا ومصر والعراق واليمن، الذين ثبت أنهم جزء فاعل في «الفوضى الخلاّقة»، ولا ننسى دورهم في تسهيل مهمة تنفيذ مخططات «الحرس»، وما فعله بشار الأسد ونوري المالكي وحسن نصر الله خيرُ دليل على ذلك.

وبهذا يمكن القول إن إيران وحلفاءها يسعون إلى تغيير وجه المنطقة إلى الأبد، كلّ يعمل لمصالحه الخاصة، لتبقى شعوب المنطقة هي الخاسر الأكبر من هذه المخططات التي يقودها «الحرس»، نتيجة التشتت الحاصل في مواقف النُخب السياسية العربية، وارتماء تلك النخب في أحضان الفرقاء، مهتمين بتحقيق مصالحهم الشخصية أو الحزبية الضيقة، على حساب دماء وأشلاء الشعوب العربية وضبابية مستقبل أبنائها وضياع شبابها بين مهجّر ومعوّق وجاهل، ليتحقق الحلم الإيراني، وما وراءه من أهداف خطيرة، تتمثل في عودة العرب إلى القرون الوسطى، وإعادة إغراقهم في الحروب البينية، وترسيخ الجهل والتخلف والتمزق بين مكونات مجتمعاتهم.

■ المصادر:

1 - دور الحرس الثوري في تنفيذ مشروع إيران التوسعي في المنطقة، موقع درع الوطن، 7 مايو/أيار 2019.

2 - إيران هي «الحرس الثوري»، موقع الشرق الأوسط، 25 مارس/آذار 2022.

3 - من الحوثي لـ «الحرس الثوري»: مأزق المجتمع الدولي، موقع الشرق الأوسط، 29 مارس/آذار 2022.

«الحرس» في أمريكا اللاتينية.. مخدرات واغتيالات

"فيلق القدس» يشن هجمات على المصالح الأمريكية في القارة اللاتينية ويبني علاقات مع شبكات غسل الأموال

■■ مثلّت أمريكا اللاتينية، بالنسبة لنظام الملالي على مدار عدة عقود، ساحة حرب حقيقية، و«حديقة خلفية» للهجوم على الولايات المتحدة. وبدأ الملالي العمل مبكرًا في القارة عبر عناصر «الحرس الثوري» الذين تم بثهم في البعثات الدبلوماسية، أولًا في كوبا ونيكاراجوا، اللتين كانتا في السابق على عداء مستحكم مع الولايات المتحدة، ثم وصلت هذه العناصر بمرور السنين إلى عمق القارة، في دول مثل فنزويلا وتشيلي، وذلك للبحث أيضًا عن بقاع جديدة تستوعب أيديولوجية «تصدير الثورة» ومناهضة «الاستكبار العالمي» المزعوم.

وبناء على هذه المعطيات، نشط «الحرس» في بلدان أمريكا الجنوبية لكسر عزلة إيران الاقتصادية، ومن أجل الالتفاف على العقوبات الأمريكية ضد طهران، وسعى «الحرس» لتهريب الصادرات الإيرانية إلى دول مثل فنزويلا مستغلًا الخلاف الأمريكي مع الرئيس نيكولاس مادورو.

وانتهج «الحرس» بدءًا من عام 2012 طرقًا وتكتيكات جديدة لتوسيع نطاق عملياته وقدراته في أمريكا اللاتينية، ومنها أن العملاء قد يمارسون نشاطهم سرًا كدبلوماسيين في السفارات الإيرانية، أو في وظائف أخرى في الشركات مثل الخطوط الجوية الإيرانية، أو فروع البنوك الإيرانية، أو حتى في شركات القطاع الخاص، ولذلك اتسع نشاط

محاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن في أكتوبر 2011 تم تنفيذها بمساعدة عصابة «زيتاس» المكسيكية

«الحرس» خلال الأعوام الأخيرة، ليشمل دولًا أخرى مثل البرازيل والأرجنتين وتشيلي.

شبكات تهريب إيرانية

في منتصف عام 2020، بدأ «الحرس» يؤسّس لموطئ قدم تجاري في فنزويلا التي تعاني أزمة اقتصادية خانقة، مستغلًا العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، حيث نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» في يوليو/تموز 2020، تحقيقًا كشف عن أن تكتلًا إيرانيًا يملكه «الحرس»، وهو مرتبط ببرنامج الصواريخ الخاص، يؤسّس أماكن خاصة لبيع السلع بالتجزئة في فنزويلا، ما يُعمّق من تورّط طهران مع حكومة مادورو.

وكشف تقرير لـ «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» في ديسمبر/كانون الأول 2008 أن هناك تعاونًا خفيًا بين البلدين في مجال تخصيب اليورانيوم، وقدر التقرير أن فنزويلا لديها 50 ألف طن من اليورانيوم يتم تخصيبه في إيران، كما وقعت إيران مع فنزويلا العديد من الاتفاقيات في مجالات التجارة والبنوك والنفط والغاز الطبيعي، إلى جانب مجالات التنمية الزراعية والبتروكيماويات، وفي عام 2009 أسست إيران البنك الدولي للتنمية في فنزويلا لدعم الصادرات، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة «ذراعًا تمويلية للجماعات الإرهابية».

تولى عملاء من «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري، القيام بعمليات إرهابية ضد المعارضين الإيرانيين المقيمين في أمريكا اللاتينية، ورصدت المخابرات الأمريكية في تقرير لها صدر في 18 يوليو/تموز 2017 أن عناصر من «الحرس» قاموا بمراقبة على مدار الساعة للمعارضين الإيرانيين، سواء المقيمين بشكل دائم في دول أمريكا اللاتينية، أو الذين يقيمون في مناطق أخرى خاصة في أوروبا وأمريكا، وقاموا بزيارات إلى دول مثل نيكاراجوا وكوستاريكا وهندوراس والبرازيل والأرجنتين،

وتتمثل مهمة «فيلق القدس» أيضًا، ضمن هذا الإطار، في إقامة علاقات مع شبكات استخباراتية معارضة للنفوذ الأمريكي، من أجل شن هجمات على المصالح الأمريكية هناك، وبناء علاقات مع تجار المخدرات وشبكات غسيل الأموال وتجارة السلاح غير الشرعية، فضلًا عن فتح أسواق جديدة لتوريد النفط الإيراني المهرب، خارج إطار العقوبات الدولية على طهران، بالإضافة إلى فتح منافذ جديد لدعم وتمويل برامجها الصاروخية، من خلال علاقاتها الغير رسمية مع دول القارة.

وتبنى «الحرس» خططًا ممنهجة على مدار عقود طويلة، لإقامة وزرع نقاط وعملاء استخباراتيين باستخدام السفارات والقنصليات الإيرانية الرسمية، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية، والدينية، والثقافية كغطاء لشبكتهم الإرهابية والإجرامية، وكشفت خلاصات توصلت إليها لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي في يناير/كانون الثاني 2018 عن تنامي وجود «فيلق القدس» في قيادة التحركات الإيرانية ذات الصلة بالمقذوفات والقدرة النووية، في أمريكا اللاتينية، خاصة في فنزويلا.

وتم الكشف عن شبكات إيرانية تعمل في أمريكا اللاتينية مع تجار مخدرات، ومهربي سلع استهلاكية، ومزيفون، وغاسلي أموال يستخدمون شركات صرافة.

كما عمل «الحرس» على تدشين علاقات خاصة بين إيران وبين الدول التي تناهض الولايات المتحدة مثل فنزويلا وكوبا، وسبق للزعيم الكوبي فيدل كاسترو أن زار إيران في مايو/أيار 2001، وزادت طهران من الاتفاقيات الثنائية، وتعاظم وجود عملائها من وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية، والحرس الثوري، وفيلق القدس.

من جهة ثانية، دعم «الحرس» المؤسسات والكيانات التي تعمل على تجنيد العملاء والإرهابيين لصالح طهران في أمريكا اللاتينية، مثل «بيت أمريكا اللاتينية» الذي يدعم ممارسات العنف والقمع في هذه القارة، وسبق أن استضاف بيت أمريكا اللاتينية رئيس نيكاراجوا دانيال أورتيجا.

التعاون الخفي

في إفادة أمام جلسة استماع بمجلس النواب قدمها إيمانويل أوتو لانجي الزميل المشارك في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية» في يونيو/حزيران 2016، أكد أن «حزب الله» وعناصر أخرى تابعة للحرس الثوري عمقوا وجودهم وسط 7 ملايين شخص من أصول عربية يعيشون في البرازيل، بالإضافة لتحركات عناصر «الحرس» في المثلث الحدودي بين باراجواي والأرجنتين والبرازيل، لتمكين إيران من رسم خريطة جديدة لعملياتها اللوجستية هناك.

ونظرت الولايات المتحدة، تاريخيًا، إلى هذا المثلث الحدودي باعتباره ملاذًا آمنًا لتحالف «الحرس» و«حزب الله» اللبناني، وقد فتحت فنزويلا أبوابها أمام إيران والحزب، حتى أصبحت قاعدة عملياتها الأمامية في نصف الكرة الغربي، كما تدير إيران الكثير من أنشطتها العلنية والسرية انطلاقًا من فنزويلا، وهو ما يجعل الحفاظ على هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمصالح الإيرانية.

وفي هذا الإطار، كشفت بعض التقارير الاستخباراتية الأمريكية عن وجود معسكر تدريب لـ «الحرس» في جزيرة مارغريتا قبالة ساحل الكاريبي في فنزويلا، فضلًا عن إصدار بعض المسؤولين الفنزويليين ومن بينهم طارق العيسمي وزير الصناعة الفنزويلي السابق، جوازات سفر لأعضاء من «حزب الله» يمكن استخدامها للدخول إلى الولايات المتحدة.

هذا إلى جانب الاستفادة من علاقات التحالف مع جماعات الجريمة المنظمة في تسهيل ارتكاب جرائم إرهابية، وتشير بعض التقارير إلى أن محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن في أكتوبر/تشرين الأول 2011. تم تنفيذها بمساعدة عصابة الاتجار بالمخدرات المكسيكية «زيتاس»، علاوة على وجود تقارير تفيد بأن أعضاء من عصابة «سينالوا» المكسيكية قد تلقوا تدريبات على تصنيع الأسلحة والمتفجرات في إيران.

ويقول الباحث الأمريكي جوزيف هوميري، إن «الخطة الإيرانية في أمريكا اللاتينية تقوم على مستويات ثلاثة، المستوى الأول يهتم باللوجيستي والدعم، والثاني بالتنفيذ، والثالث بالسياسة. وتحتل الخلايا السياسية أهمية خاصةً بما أنها تعمل بلا هوادة على شراء ولاء وتفهم القيادات السياسية والأمنية والإعلامية المختلفة في دول القارة، حتى تضمن تعاطفها ومساندتها، عند حدوث أي هجوم أو ضربة إرهابية، فتضيع خيوط كثيرة يُمكن أن تربط بين إيران والأحداث التي تقع في هذه الدولة أو تلك».

■ المصادر:

1- الحرس الثوري الإيراني يجد موطئ قدم في فنزويلا... هذه نشاطاته، موقع حضريات، 6 يوليو/تموز 2020.

2- أمريكا اللاتينية.. الملعب الخلفي لـ«الحرس الثوري» الإيراني، موقع البيان، 21 أبريل/نيسان 2019.

3- الدور الإيراني في أمريكا اللاتينية... الأهداف والتداعيات، موقع المجلة، 12 أغسطس/آب 2019.

رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب.. الرسالة الخاطئة

إزالة «الحرس» من القائمة الأمريكية للإرهاب يمثّل تنازلًا استراتيجيًا قد يغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط

■■ يواجه الرئيس الأمريكي جو بايدن اعتراضات متنامية من الحزبين «الجمهوري والديمقراطي» على قراره المحتمل القاضي بإزالة «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة الإرهاب. وأكدت غالبية أعضاء الكونجرس الأمريكي عدم موافقتها على رفع العقوبات المفروضة على إيران بشكل عام، إثر انضمام عدد من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، محذرين من أن رفعها سيعطي طهران موارد مالية كبيرة، قد تساعدها على المضي قُدما في سياساتها المزعزعة للاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

وأدرجت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب «الحرس» على قائمة الإرهاب عام 2019، بعد نحو عام من قرار «ترامب» الانسحاب الأحادي من الاتفاق المبرم بين إيران والقوى الغربية الكبرى في 2015.

ويرى المراقبون أن رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب الأمريكية، سيؤدي إلى ضخ أموال كثيرة في خزائن هذه القوات، ما يمكن أن يكون حافزًا لتوسيع أنشطتها العدوانية في الشرق الأوسط والعالم. كما سيعزز ذلك مواردها المالية، ويوسع قدرتها التشغيلية، ويزيد من قوتها السياسية ونفوذها الإقليمي.

القرار سيعطي طهران موارد مالية تساعدها على المضي في سياساتها المُزعزعة لاستقرار المنطقة برمتها

تغيير قواعد اللعبة

القرار الأمريكي المحتمل، يعني أيضًا رفع القيود عن تحركات أعضاء «الحرس»، وسهولة تدفق المعاملات المالية، والدعم المادي المقدم من هذه المؤسسة الإرهابية راعية المشروع التوسعي لإيران، لتغذية حالة العسكرة وانتهاك السيادة، لكن الأهم بالنسبة لطهران، رغم قدرتها سابقًا على الالتفاف بمرونة كبيرة على قرار حظر «الحرس» هو أن تستفيد من إعادة تسويق سياساتها للمستثمرين الجدد والأفواه المفتوحة لتدفق النفط من الدول إلى الشركات، وبالتالي تصبح مسألة العقوبات ضد السلوك المهدد للدول والممارسات الإرهابية ورعاية الميليشيات، جزءًا من خسارات الولايات المتحدة في ظل ارتباك إدارتها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي تشعر بالعجز أمام توقف إمدادات الطاقة من روسيا.

وحسب المراقبين، ستستفيد الميليشيات الشيعية التابعة أو الحليفة لـ «الحرس» في العراق وسوريا ولبنان واليمن من هذا الوضع، الأمر الذي قد يجعل رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب الأمريكية تنازلًا استراتيجيًا قد يغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط برمته، وسيكون بمثابة «رسالة خاطئة» لأعداء أمريكا وحلفائها على السواء.

وفي محاولة لحث إدارة «بايدن» على عدم رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب، يؤكد أنصار الحزب «الجمهوري» أن ذلك سيكون له تأثير على تقويض مصداقية العقوبات الأمريكية بصفة عامة. فمن الآن فصاعدًا، ستبدو هذه العقوبات «قابلة للتفاوض حسب الظروف»، معتبرين أن ذلك سوف يبعث برسالة خاطئة إلى روسيا التي أصبحت آخر الخاضعين لعقوبات واشنطن.

وعلى مستوى الداخل الإيراني، أدت العقوبات على طهران بصفة عامة إلى تقوية سيطرة «الحرس» على مقدرات إيران، لدرجة أن هناك وجهة نظر مفادها أن «الحرس» غير متحمس لرفع العقوبات عنه مقابل إحياء الاتفاق النووي، لأنه يفضل ما يسميه «اقتصاد المقاومة» القائم على العزلة عن الغرب والاعتماد الذاتي، مع محاولات التهريب، وهو الوضع الذي يعزز قبضته الأمنية والاقتصادية على البلاد.

أنشطة إيران الخبيثة

تجد الإدارة الأمريكية صعوبة في تمرير هذا القرار المحتمل، ولكنها استفادت من الضجة المحيطة به، فبدلًا من مواجهتها للاعتراض الأساسي من قبل (إسرائيل) ودول الخليج و«الجمهوريين» الذي يركز على رفض إحياء الاتفاق النووي مع إيران، أصبحت الجهود الأساسية لهؤلاء موجهة للاحتجاج على فكرة رفع «الحرس» من قائمة الإرهاب، الأمر الذي قد يجعلهم أقل اعتراضًا إذا تم إحياء الاتفاق، مع إبقاء «الحرس» الثوري في قائمة الإرهاب.

ويقول الباحث الأمريكي ماثيو ليفيت، إن «إيران تمسكت خلال المفاوضات النووية بأن يبقى التركيز منصبًا على أنشطتها النووية وحدها، وليس على مشاركتها في الإرهاب وانتشار الصواريخ وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمويل غير المشروع والأنشطة الخبيثة الأخرى في المنطقة. وطالما بقيت الأمور على هذا المنوال، يجب على الولايات المتحدة ألا توافق على تخفيف أي عقوبات تتعلق بالإرهاب. وإذا كانت إيران تريد فتح ملف تصنيفاتها على قوائم الإرهاب، فيجب توسيع المفاوضات لتشمل أنشطتها الإقليمية الداعمة للإرهابيين، وإلا فإن شطب التصنيف على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية قبل أوانه قد يقوّض فعالية العقوبات الأخرى غير النووية».

ويضيف أنه، «لحماية مصداقية سلطات العقوبات الأمريكية في جميع أنحاء العالم، على واشنطن تخفيف العقوبات المتعلقة بالإرهاب فقط، ردًا على التغييرات في دعم إيران للإرهاب، وليس كمنفعة جانبية لاتفاق نووي. ويعني ذلك أنه لا ينبغي إزالة «الحرس» من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، حتى يتوفر دليل على أنه قد أوقف أنشطته الإرهابية، وهي عتبة لم تستوفها الوعود الغامضة بـ «وقف التصعيد» بشكل شبه كامل. إن شطب التنظيم من القائمة، بينما يستمر بالانخراط في أعمال إرهابية واسعة النطاق، يمكن أن يخلق تصورًا بأن العقوبات الأمريكية ليست أدوات فعالة لتغيير السلوك العدائي، بل أدوات سياسية يتم استخدامها كيفما ترتأي إدارة معينة.»

والأهم من ذلك، وفق الباحث، أن إلغاء التصنيف على قائمة «المنظمات الإرهابية الأجنبية» قد يمثل مشكلة خطيرة من ناحية توجيه الرسائل السياسية. فشركاء وحلفاء أمريكا في المنطقة، وخاصة دول الخليج، القلقون بشدة من أن يؤدي الاتفاق النووي إلى تقوية إيران، في الوقت الذي يُنظر إلى دور الولايات المتحدة بأنه آخذ في التراجع من المنطقة. وهم يخشون على وجه الخصوص من أن تزيد طهران من دعمها لوكلائها الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة إذا تدفقت الأموال على طهران من تخفيف العقوبات، مما يتسبب في مزيد من زعزعة الاستقرار.

وفي الوقت الذي يعمل فيه كبار ضباط «الحرس» في السفارات الإيرانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفي أعقاب تولّي الحكومة المتشددة للرئيس إبراهيم رئيسي زمام السلطة في إيران العام الماضي، من المرجح أن تزداد قوة «الحرس». لذلك، يَعتبر حلفاء الولايات المتحدة أن الوقت ليس مناسبًا على الإطلاق لتخفيف الضغط عن التنظيم من خلال شطبه من القائمة.

وعلى الرغم من كل ما يقال من تبريرات في واشنطن، ومنها أن رفع «الحرس» من قوائم الإرهاب هو جزء من القبول بالشروط الإيرانية، لكنها مشروطة بتعديل السلوك في المنطقة والالتزام بوقف التصعيد، إلا أنها لا تعبر إلا عن حالة من الهشاشة والضعف في هذا التوقيت، مقارنة بالمحاولات المستميتة لتركيز الاهتمام على العملية العسكرية في أوكرانيا، والخوف من تبعاتها على الصعود الصيني ونتائجه الجيوسياسية المحتملة.

■ المصادر:

1 - تستهدف حتى الطعام.. كيف سيتغير الشرق الأوسط إذا رفعت أمريكا الحرس الثوري من قائمة الإرهاب؟، موقع عربي بوست، 29 مارس/آذار 2022.

2 - لا تشطبوا «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية"، موقع معهد واشنطن، 21 مارس/آذار 2022.

3 - من الحوثي لـ«الحرس الثوري»: مأزق المجتمع الدولي، موقع الشرق الأوسط، 29 مارس/آذار 2022.

4 - بايدن متردد في رفع «الحرس» الإيراني من قائمة الإرهاب، موقع سواح برس، 3 أبريل/نيسان 2022.

«حرس ثوري» مصري.. بتوقيع «الإخوان»

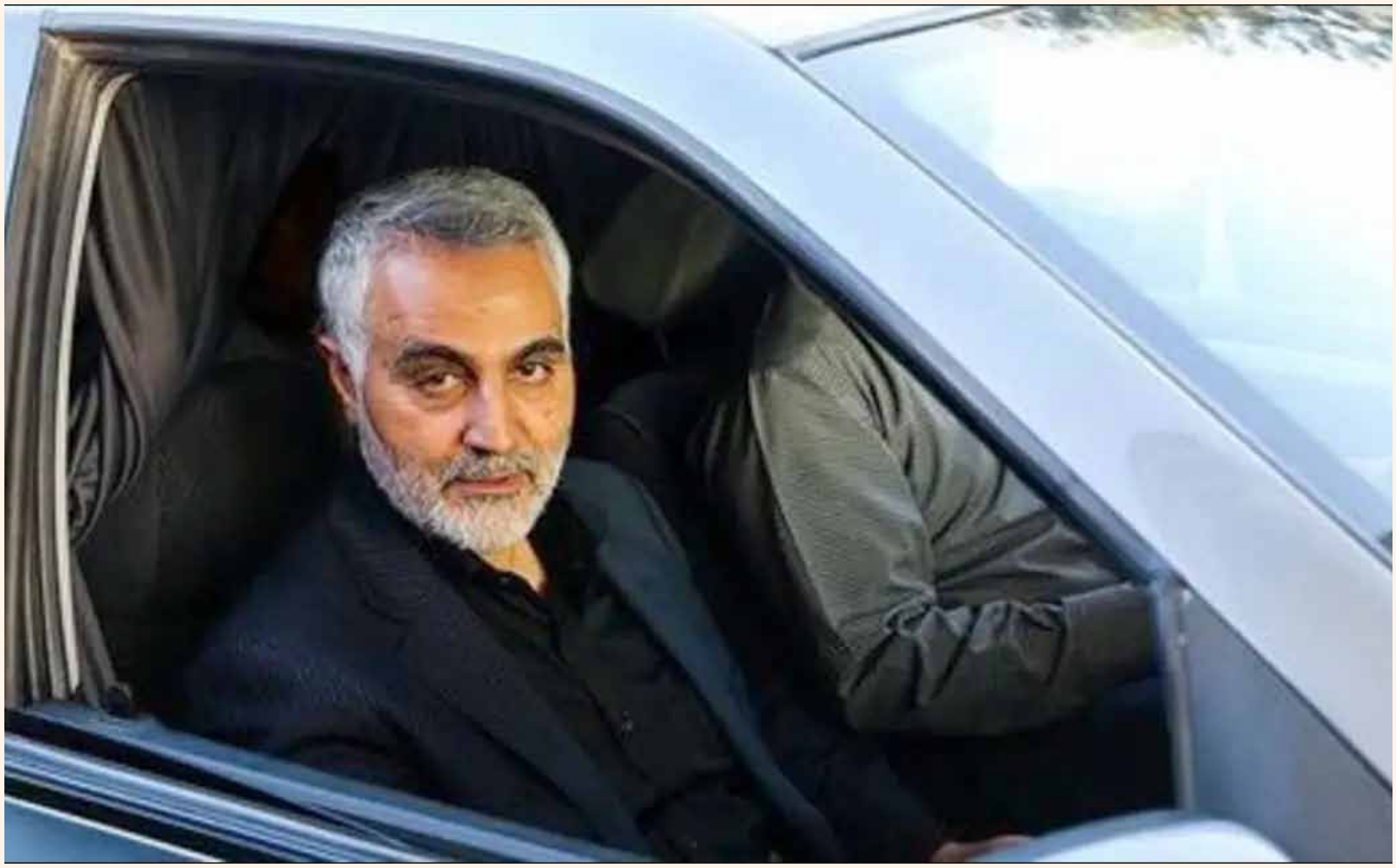

■■ في أحد مشاهد مسلسل «الاختيار 3» المعروض حاليًا، يعطي أحد عناصر المخابرات المصرية مديره في العمل (الضابط أحمد عز) مظروفًا يتضمن تفاصيل الاجتماعات التي رصدها، وفيها يلتقي قيادات جماعة «الإخوان» مع عناصر أجنبية بهدف تكوين ميليشيات مسلحة تتلقى تدريبها في سوريا، لتصبح جاهزة للعمل في مصر. وتكون مهمة هذه الميليشيات هي الإحلال التدريجي محل أجهزة الأمن، المتمثلة في الداخلية والمخابرات والجيش، فما كان من ضابط المخابرات إلا أن قال له بالحرف الواحد: «كده هما عاوزين يعملوا حرس ثوري»!

وحسبما جاء في إحدى حلقات المسلسل، فإن جماعة «الإخوان»، وخاصة خيرت الشاطر، نائب المرشد وقتها، سعت إلى تكوين ميليشيات مسلحة على غرار «الحرس الثوري»، لقناعتها التامة أن المواجهة مع الجيش والشرطة قادمة لا محالة.

واعترف أمير حسين عبد اللهيان، مساعد رئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية وقتها، وزير الخارجية حاليًا، بتبادل الزيارات خلال حكم جماعة «الإخوان»، وذلك في محاولة من الجماعة لاستنساخ «حرس ثوري» مصري، يتولى مهمة مواجهة «الدولة العميقة» مُمثلة في الجيش والشرطة.

وفي منتدى تحت عنوان «دور سليماني في أمن واستقرار المنطقة والعالم» عُقد في فبراير/شباط 2020، كشف عبد اللهيان عن زيارته إلى مصر عام 2012، قائلًا: «في ذروة التطورات بمصر 2012 وبعد انتخاب مرسي وهو من الإخوان ذهبت إلى مصر، وتقرر أن تزور الحلقة المقربة من مرسي إيران، حيث أتوا ووقعوا اتفاقيات معنا».

وأضاف عبد اللهيان أن «الوفد المصري عندما زار طهران طلب لقاء قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» حينها، ولو لخمس دقائق، وقالوا لنا إن مرسي طلب منهم لقاء سليماني. وقالوا إن سليماني يدعم الثوار، وهذا الأمر جيد جدًا بالنسبة لنا أن نقول في مصر إننا التقينا الجنرال سليماني».

وتابع المسؤول الإيراني أنه «أبلغ قاسم سليماني بأن الوفد المصري يريد لقاءه، فكان رده أنه في حال كانت مباحثات المصريين إيجابية سألتقي بهم، وهذا ما فعله، حيث التقى بهم وتبادل معهم التحية».

زيارة «سليماني» السرية

خرجت العلاقات بين إيران والإخوان من السر إلى العلن، خلال عهد الرئيس الراحل مرسي، حيث توالت الزيارات المتبادلة بين الجانبين، وكان أبرزها زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى مصر، وزيارته للأزهر، وإشارته بـ«علامة النصر» من هناك.

وذكر مصدر أمني مصري أن بلاده رصدت عدة زيارات لقيادات إخوانية لطهران منذ 2011، وأن «الحرس الثوري» الإيراني أبلغ الإخوان بمجموعة تعليمات تم تنفيذها منذ يناير/كانون الثاني 2011 لإسقاط الدولة المصرية، والتمهيد لتولي الجماعة الحكم.

وقال المصدر إن الجماعة تعاونت مع إيران بشكل كبير خلال الفترة ما بعد يناير/كانون الثاني 2011، وكانت هناك رغبة في تشكيل مجموعات شبابية مسلحة للدفاع عن مصالح التنظيم في مصر على منوال «الحرس الثوري» الإيراني؛ منها «الفرقة 95 إخوان» التي أسسها القيادي الإخواني أسامة ياسين.

وكشفت مصادر أمنية مصرية النقاب عن اتفاق «الإخوان» مع إيران بالفعل على تشكيل قوات شبه عسكرية تشبه «الحرس الثوري»، حيث قدم سليماني، عدة اقتراحات إلى قيادات التنظيم، طالبًا منهم تنفيذها عبر إدخال عناصر من الجماعة إلى كليات الشرطة والكليات العسكرية.

حاولت الجماعة بالفعل تنفيذ نصيحة «سليماني»، لكن أجهزة الأمن قامت باستبعاد 70

مشهد من مسلسل الاختيار3

طالبًا من المتقدمين لكلية الشرطة في عام 2012 لعدم الصلاحية، بعدما تبين انتماؤهم لـ «الإخوان»، وكان بعضهم من أقارب قيادات الجماعة خيرت الشاطر وسعد الكتاتني.

على إثر ذلك، اقترح «سليماني» إقامة معسكرات في الصحراء لتدريب العناصر الإخوانية المزمع ضمها لـ«الحرس المصري»، على أن يقوم بتدريبهم عناصر من «الحرس» الإيراني و«حزب الله» وحركة «حماس».

غير أن دخول عناصر «الحرس» الإيراني إلى مصر لتدريب «الإخوان» واجه مشكلة صعبة، وهي إمكانية رصدهم من قبل السلطات المصرية، لذلك جرى الاتفاق على إدخالهم ضمن الأفواج السياحية الإيرانية التي بدأت تتوافد وفقًا لاتفاق بين حكومتي البلدين، منذ أبريل/نيسان 2013.

وبهذه الطريقة، دخل «سليماني» سرًا إلى مصر، منتحلًا هوية سائح إيراني ضمن الأفواج الإيرانية. وخلال تلك الزيارة التقى بقيادات الإخوان، وعلى رأسهم «الشاطر» للتنسيق والإعداد لتأسيس «حرس ثوري» في مصر.

شحنة أسلحة إيرانية

رصدت الأجهزة الأمنية المصرية هذه اللقاءات، وعلمت أن الهدف منها هو تشكيل «حرس ثوري» من طلبة كليات التربية الرياضية وكليات الحقوق وتدريبهم لمدة 6 أشهر، في أكاديمية الشرطة بقيادة اللواء عماد حسين، ومن ثم إلحاقهم بعد ذلك للعمل في حماية المنشآت والمقار الإخوانية، ومواجهة قوات الجيش والشرطة، والتمهيد للإطاحة بكافة العناصر غير الموالية لهم في الأجهزة الأمنية، وإحلال هؤلاء محلهم.

وخلال اجتماعه مع «الشاطر»، فوجئ «سليماني» بفيديو لاجتماعاته مع قيادات الإخوان وجوازات سفره المزورة التي دخل بها مصر، على هاتفه الشخصي، كما فوجئ برسالة مفادها أن لقاءاته مرصودة بالصوت والصورة، وأن دخوله مصر كان مرصودًا وموثقًا من جهاز المخابرات العامة.

هذه المفاجأة أصابت «سليماني» بالدهشة والذهول، وأخبر قيادات «الإخوان» بما حدث، فقطع اجتماعه، وقرر المغادرة على الفور ومعه الفوج السياحي الذي رافقه، وكان يضم عددًا من قيادات «الحرس الثوري». ومن بعدها لم يزر مصر مرة أخرى حتى مقتله.

ويقول الكاتب ثروت الخرباوي إن قائد «فيلق القدس» كان يمثل نموذجًا وقدوة غاية في الأهمية للإخوان، وكانوا يحثون شبابهم على الاقتداء به، وأقاموا له سرداق عزاء في تركيا. وبنهاية الربع الأول من 2103، كان الوضع السياسي في مصر قاب قوسين أو أدنى من فوهة البركان المشتعل، بينما كانت جماعة الإخوان تحاول الاعتصام بجميع أسلحتها لمواجهة التيار الشعبي الغاضب، لذلك استدعت جميع حلفائها الذين سارعوا بزيارة القاهرة لنجدة التنظيم؛ وأبرزهم قاسم سليماني.

وزوّد «الحرس الثوري» الجماعة بشحنة كبيرة من الأسلحة الإيرانية، تولى سداد قيمتها المالية التنظيم الدولي، لتنفيذ هذا المخطط. ومن هذه الأسلحة ألغام أرضية مضادة للأفراد، وبنادق آلية وجرينوف ومسدسات 9 مم، وكميات كبيرة من مادة نترات الصوديوم وبنادق القنص أي إم 50، ومادة «ي سي دي ركس» شديدة الانفجار، والتي تستخدم في تصنيع العبوات الناسفة.

وبعد وصول الأسلحة إلى مصر، تم تخزينها في مزرعتين بمحافظتي البحيرة والإسكندرية، يمتلكهما قياديان بالإخوان هما شكري نصر محمد البر ورجب عبده مغربي. كما تم الاتفاق على أن يتم تدريب العناصر الإخوانية على تصنيع المتفجرات والعبوات الناسفة في أنفاق أسفل المزرعتين، حتى لا ينكشف الأمر لو حدث انفجار خلال عمليات التدريب على صناعة المتفجرات.

■ المصادر:

1 - أموال ووثائق من الإخوان إلى إيران.. تنسيق وحرس ثوري، موقع العربية، 1 فبراير/شباط 2021.

2 - فوجئ بصور لم يتوقعها على هاتفه.. ماذا حدث لقاسم سليماني بمصر؟ موقع العربية، 4 يناير/كانون الثاني 2020.

3 - مؤامرة إخوانية إيرانية لاستنساخ حرس ثوري بمصر.. القصة الكاملة، موقع العين، 14 فبراير/شباط 2022.

أمير حاجي زادة.. قاسم سليماني جديد

من هو قائـد القوة الجوية بالحرس الثوري ومهندس برنامج الصواريخ؟

■■ ما هي قصة أمير حاجي زادة، قائد القوة الجوية بالحرس الثوري الإيراني، الملقب بسليماني الجديد؟

الجنرال المغدور قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني كان يعتبر الرجل الثالث في إيـران، ومثّل اغتياله بضربة صاروخية أمريكية وبمساعدة الموساد الإسرائيلي حدثًا ضخمًا لا تزال تداعياته قائمة، وبالتالي أن يلقب أي شخص باسم "سليماني" فهذا مؤشر على مدى تأثير ذلك الشخص.

موقع Middle East Eye البريطاني تناول قصة "سليماني الجديد"، في تقرير له رصد حياة العقل المدبر للطائرات المسيرة الإيرانية وقائد القوة الجوية التابعة للحرس الثوري.

يُقال إن قائد القوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني يتحمَّل المسؤولية الشخصية عن قدرات طهران المتنامية للطائرات المُسيَّرة وهجماتها على عددٍ من السفن المرتبطة بـ (إسرائيل).

وقـال وزيـر دفـاع الاحتلال الإسرائيلي بيني غانتس، إن "أمير علي حاجي زادة، قائد سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني، يقف وراء عشرات الهجمات الإرهابية في المنطقة، مستخدمًا فيها طائراتٍ مُسيَّرة وصواريخ".

حتى إن بعض المسؤولين الأمنيين والمحلّلين والمراقبين الإسرائيليين يعتقدون أن حاجي زادة هو "قاسم سليماني الجديد"، فهو جنرال في الحرس الثوري الإيراني يرسم السياسة الإيرانية ويتمتَّع بثقة المرشد الأعلى لإيران.

من هو حاجي زادة؟

رغم أن حاجي زادة وُلِدَ في طهران عام 1962، جاء والداه في الأصل من مدينة كرج، التي تقع على بُعدِ 50 كيلومترًا من العاصمة. ومثل العديد من كبار قادة الحرس الثوري انضمَّ إلى «الوحدة الخاصة» الوليدة عام 1980، مع انـدلاع الحرب العراقية الإيرانية. ويُقال إنه انتقل بين جبهاتٍ عديدة خلال الصراع المُرهِق الذي دام ثماني سنوات.

ورغم أنه تـدرَّب وقاتَلَ في دور القناص، كان حاجي زادة تابعًا أيضًا لفرقة مدفعية الحرس الثوري، وتقرَّب من الجنرال حسن طهراني مقدم، المـعـروف بـالأب الـروحـي لبرنامج الصواريخ الإيراني. وصرَّحَ قائدٌ عسكريٌّ سابق لموقع Middle

East Eye البريطاني، بأن مقدم كان مسؤولًا شخصيًا عن ترقية حاجي زادة في مراتب الحرس الثوري.

وقال: "عندما ذهب مقدم و12 شخصًا آخر في مهمةٍ مدتها ثلاثة أشهر إلى دمشق، في العام 1984، ليتلقوا تدريبًا على يد الجيش السوري على إطلاق صواريخ سكود بي، التي تلقَّتها إيران من ليبيا، اقترح مقدم على كبار القادة أن ينظِّم حاجي زادة أول وحدة صاروخية -واسمها "حديد"- قبل أن يعود من سوريا لقيادة الوحدة بنفسه".

منذ ذلك الحين، صار حاجي زادة شخصيةً رئيسيةً في برنامج الصواريخ الإيراني، فضلًا عن دوره المهم في سلاح الجو التابع للحرس الثوري، الذي تشكَّل عام 1985.

القائد الأعلى للدفاع الجوي في الحرس الثوري

كان على حاجي زادة الانتظار حتى العام 2003 ليُعيَّن في منصب القائد الأعلى للدفاع الجوي للحرس الثوري. وبعد توليه المنصب سرعان ما بدأ التركيز على إنتاج أنظمة صواريخ الدفاع الجوي.

وقال حاجي زادة في وقتٍ سابقٍ من هذا العام: «عندما انضممت إلى القوة أدركت أنها أعقد بمئات المرات من صواريخ أرض-أرض، وشعرت أنه من المستحيل إنتاج أنظمة دفاع جوي».

وبحسب حاجي زادة، عَرَض الروس على إيران أن تشتري منهم أنظمة صواريخ بوك، وسافَرَ عددٌ قليلٌ من الوفود الإيرانية إلى موسكو، لكن المرشد الأعلى علي خامنئي شجَّع الحرس الثوري في المقابل على إنتاج أنظمة الصواريخ الخاصة به. وقال حاجي زادة: «أُلغِيَ الشراء، وركَّزنا على إنتاج أنظمة إيرانية الصنع، وأسفر ذلك عن إنتاج أنظمة سوم خرداد، وتاباس، ورعد».

وفي عام 2009، قرَّرَ خامنئي توسيع نطاق سلاح الجو، وترتَّبَ على ذلك تغيير قسم الفضاء إلى قوة الفضاء، التي أصبحت مسؤولةً عن تطوير واستخدام الصواريخ في إيران، وعيَّن حاجي زادة قائدًا للقوة.

وفي مقابلةٍ مع وسائل الإعلام المحلية في عام 2018، وصف حاجي زادة تقديم خطط تطوير الصواريخ لخامنئي: «قال: ما قلته جيِّد، لكن أولويتي هي دقة الصواريخ». وأضاف: «في ذلك الوقت كنَّا نعمل على مدى صواريخنا بينما كانت تواجه معدَّل خطأ مرتفعًا. وعندما قال المرشد الأعلى ذلك، حاولنا لمدة ثلاثة أشهر، ووصلنا إلى النتيجة المرجوَّة، وبعد ذلك وصلنا إلى أدنى معدَّل خطأ ممكن».

أحد رموز التيار المتشدد الرافض للاتفاق النووي

وجدت قوة الفضاء في ظلِّ قيادة حاجي زادة نفسها في خضم فضيحة دبلوماسية في مارس/آذار 2016، تمامًا في الوقت الذي بدا فيه أن العلاقات بين إيران والغرب قد وصلت إلى آفاقٍ جديدة في أعقاب الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة).

خلال تدريباتٍ عسكرية، أطلق الحرس الثوري صاروخين باليستيَّين كُتب عليهما «يجب محو إسرائيل من على وجه الأرض» بأحرفٍ كبيرة من الجانبين.

وقال الحرس الثوري إن الصواريخ، التي يبلغ مداها ألفي كيلومتر، مُصمَّمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، لكن في ذلك الوقت اتَّهَمَ العديد من الإيرانيين الحرس الثوري بمحاولة تفجير الاتفاق النووي من خلال دسِّ توتُّرات.

لكن حاجي زادة رفض مثل هذا التوصيف بقوة، وأصرَّ على أن التجارب الصاروخية لا علاقة لها بالاتفاق النووي. ووصف الرسالة المكتوبة على الصواريخ بأنها «لمسةٌ من المقاتلين»، وأشار إلى أنه «من الشائع» كتابة عباراتٍ مستوحاة من تصريحات المرشد الأعلى على الصواريخ. ومع ذلك، فإن ذلك لم يجنِّبه الانتقادات.

اتَّهَمَ علي مطهري، النائب المعتدل السابق الذي كان والده كبير المنظِّرين للجمهورية الإيرانية، الحرس الثوري ذات مرةٍ بشكلٍ غير مباشر بإلحاق الضرر بالاتفاق النووي من خلال إطلاق الصواريخ.

استمرَّت الخلافات وراء الستار، وأصرَّ الرئيس السابق حسن روحاني ووزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، مرارًا، على أن الاتفاق النووي أزال خطر الحرب، بينما أعلن حاجي زادة أن هذه كذبة. ومما لا يثير الدهشة أن بديل روحاني المتشدِّد، إبراهيم رئيسي، حظي باستقبالٍ أكثر دفئًا، ووصف حاجي زادة إدارة رئيسي بأنها «أول حكومة إسلامية بالكامل».

الوجه الجديد للحرس الثوري

ومع الضجة على مستوى القدرات الصاروخية، كان حاجي زادة أكثر من مجرد قائدٍ في الحرس الثوري، لقد كانت مجاهرةً من الحرس الثوري بقوته وقدراته. ففي عهده، أطلقت إيران صواريخ على مواقع تنظيم الدولة (داعش) في سوريا، وأسقطت طائرة استطلاع أمريكية مُسيَّرة في الخليج، وقصفت قاعدةً عسكريةً في العراق تستضيف جنودًا أمريكيين.

ولعل الأكثر إثارةً للجدل، على الأقل داخل إيران، هو استخدام القوة الجوية لـ«مدن الصواريخ»، وهي مخازن صواريخ يُقال إن بعضها موجودٌ تحت المناطق الحضرية أو بجانبها. ويتفاخَرَ حاجي زادة بأن «في كلِّ جغرافيا إيران لدينا هذه المدن، أينما كان هناك جبلٌ». وبحسب الجنرال، فإن نسبةً من الصواريخ رأسيةٌ و«جاهزةٌ للإطلاق» على الدوام.

لم تؤدِّ استراتيجية حاجي زادة لزيادة عدد مدن الصواريخ والترويج لها في وسائل الإعلام إلا إلى زيادة الاهتمام الذي يحظى به، وأيضًا جلب الثناء من جانب خامنئي. لكن إحدى مناورات حاجي زادة دفعت إيران إلى حالة حربٍ كادت أن تندلع مع الولايات المتحدة.

في عام 2019، أسقط الحرس الثوري طائرةً أمريكية من طراز RQ-4A Global Hawk، وهي طائرة استطلاعٍ مُسيَّرة بقيمة 220 مليون دولار يمكنها التحليق على ارتفاعاتٍ فائقة تصل إلى 60 ألف قدم. أسقطتها إيران فوق مضيق هرمز باستخدام صاروخ أرض جو، قائلةً إنها انتهكت مجالها الجوي.

وضع الحادث البلدين على شفا مواجهةٍ عسكرية، حيث وَرَدَ أن الرئيس الأمريكي آنذاك، دونالد ترامب، أمر بشنِّ هجومٍ انتقامي على إيران، لكنه تراجَعَ في وقتٍ لاحق. أُسقِطَت الطائرة تحت قيادة حاجي زادة، وذُكِرَ لاحقًا أنه مستعدٌ لاستهداف قاعدتين أمريكيَّتين في الإمارات وقطر، وحاملة طائراتٍ أمريكية، إذا نفَّذَت واشنطن انتقامها.

الانتقام لاغتيال سليماني والخطأ القاتل!

وشهد العام التالي اللحظة الأكثر دراميةً التي واجهها الحرس الثوري منذ سنوات، ألا وهي اغتيال قاسم سليماني. تُرِكَ الأمر لحاجي زادة للرد. وبعد أيامٍ قليلة من غارة الطائرة المُسيَّرة، أمطرت القوة الجوية ليلًا وابلًا من الصواريخ الباليستية على قاعدة الأسد الجوية في العراق، ما أدَّى إلى إصابة أكثر من 100 جندي أمريكي عولِجوا بعد ذلك من إصاباتٍ دماغية. وبعد مرور عامٍ من القصف تفاخَرَ حاجي زادة بالعملية التي أطلق عليها «يوم الله».

وأضاف الجنرال أن الهجوم نُفِّذَ على الرغم من حثِّ المسؤولين في إيران وخارجها على عدم القيام بذلك. وبحسب حاجي زادة، قرَّرَ الحرس الثوري استهداف قاعدة الأسد قبل 24 ساعة من إطلاق الصواريخ الـ13، ولم يكن هناك سوى 10 أشخاص على علمٍ بالتفاصيل. وقبل ثلاثين دقيقة من إطلاقها، حذَّرَ مسؤولون إيرانيون الحكومة العراقية من أن القاعدة ستتعرَّض لإطلاقٍ صاروخي قريبًا.

لكن لم يكن ذلك هو النجاح الباهر الذي كان يأمله حاجي زادة. إذ بعد ساعاتٍ من الهجوم الإيراني، أُسقِطَت طائرة ركَّاب أوكرانية تتسع لـ176 راكبًا فوق طهران. أخفى المسؤولون الإيرانيون السبب الحقيقي لتحطُّم الطائرة لمدة ثلاثة أيام، لكنهم أقروا في النهاية بأن أنظمة الدفاع الجوي التابعة للحرس الثوري، التي تعمل تحت قيادة حاجي زادة، أسقطت الطائرة «بالخطأ».

ثم ظهر حاجي زادة على شاشة التلفزيون للتحدُّث عن الحادث، قائلًا إن المسؤولين عن ضرب الطائرة سوف يُحاكَمون. وقال آنذاك: «سمعتُ عن الحادث المُفجِع، حيث إسقاط طائرة الركَّاب الأوكرانية، عندما تأكَّدت من ذلك تمنيتُ الموت حقًا، وتمنيتُ لو كنت قد مت ولم أشهد هذا الأمر».

ادَّعى الجنرال أنه لم يكن ينوي إخفاء مسؤولية الحرس الثوري، والتأخير طيلة ثلاثة أيام في الاعتراف بالخطأ كان بسبب مراجعة ودراسة الأسباب. تصاعدت المطالبات بتنحية حاجي زادة ومحاكمته، لكنه بقي في منصبه، رغم أن صورته شُوِّهَت إلى الأبد.

(عربي بوست)

مشاركة «الحرس» في معرض الدوحة.. رسائل سياسية

جناح «الحرس» في المعرض يقع بجوار جناح الشركة الأمريكية التي تنتج طائرات مسيرة قتلت إحداها قاسم سليماني!

■■ في مفارقة غريبة، قالت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية إن جناح «الحرس الثوري» المشارك ضمن فعاليات معرض الدوحة الدولي للدفاع البحري «ديمدكس 2022» الذي أقيم في العاصمة القطرية مؤخرًا، كان يقع بجوار جناح الشركة الأمريكية التي تنتج طائرات مسيرة، قتلت إحداها الجنرال قاسم سليماني!

ورأى المراقبون أن مشاركة «الحرس» في معرض قطر الدفاعي، في هذا التوقيت بالذات، لا يخلو من دلالات ومفارقات سياسية، لعل أبرزها حرص قطر الدائم على الظهور أمام الرأي العام العربي بسياسة متمايزة عن باقي محيطها الخليجي، وعدم اهتمامها بما سيولده هذا الحضور من حساسيات في المنطقة، مشيرين إلى أن الدوحة ترتبط بعلاقات وثيقة مع طهران، حيث لعبت قطر مؤخرًا دور الوسيط في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن المحتجزين، وهي تسعى لاستغلال علاقتها المتقدمة مع إيران لتعزيز دورها كـ«وسيط» يمكن للغرب الرهان عليه.

وترددت أنباء خلال الفترة الأخيرة، مفادها أن واشنطن تدرس رفع اسم «الحرس» من قائمة المنظمات الإرهابية، في مقابل الحصول على ضمانات إيرانية بـ«كبح» نشاط هذه القوات الخاصة التي تعد ذراع إيران الطويلة في المنطقة، وذلك ضمن آخر القضايا التي

الضباط الإيرانيون المشاركون في المعرض تعمدوا «المرور» أمام المجموعة المحيطة بقائد الأسطول الخامس الأمريكي

جرى بحثها في محادثات غير مباشرة في العاصمة النمساوية «فيينا» لإعادة إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015.

إعادة «تعويم إيران»

واعتبر المراقبون أن هذه المشاركة تندرج في سياق مساعي الدوحة لـ «إعادة تعويم إيران» والتعامل مع هذه القوة العسكرية كأي قوة نظامية ممثلة لبلادها، بما يمهد لتنفيذ اشتراطات إيران خلال «مفاوضات فيينا» بشأن إزالة «الحرس الثوري» من «قوائم الإرهاب» الأمريكية، قبل التوصل إلى اتفاق نووي جديد.

وفي بادرة اعتبرها المراقبون إعلانًا عن تراجع إدارة جو بايدن في قرارها بإزالة «الحرس» من «قوائم الإرهاب» دخلت واشنطن على الخط، حيث أعربت وزارة الخارجية الأمريكية، عن خيبة أملها وأسفها لوجود مسؤولين عسكريين إيرانيين وضباط كبار من «الحرس» في المعرض القطري.

وأكدت الوزارة، أنها «تشعر بخيبة أمل وانزعاج عميقين من وجود مسؤولين عسكريين إيرانيين وضباط من الحرس الثوري الإيراني في معرض الدوحة للدفاع في قطر. نحن نرفض رفضًا قاطعًا وجودهم في المعرض، إذ إن إيران هي أكبر تهديد للاستقرار البحري في منطقة الخليج».

وقالت الخارجية الأمريكية في بيان لها إن المعاملات المتعلقة بالأسلحة الإيرانية عمومًا تخضع للعقوبات بموجب السلطات الأمريكية، بما في ذلك العقوبات المتعلقة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

في المقابل، رد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، على الموقف الأمريكي، قائلًا إن «الحرس الثوري، باعتباره أحد أركان القوات العسكرية الإيرانية، وله دور رئيس في تعزيز القدرات الدفاعية للبلاد، سيشارك بشكل فاعل في إظهار هذه الإنجازات» داعيًا الولايات المتحدة إلى «الامتناع عن اتخاذ مواقف وتصرفات متوترة ومواصلة توجيه الاتهامات، لاستقرار المنطقة».

الحضور بدون دعوة

نفى مسؤول قطري في تصريحات لوكالة «رويترز» أن تكون الدوحة وجهت دعوة رسمية لـ «الحرس» الإيراني من أجل حضور المعرض، موضحًا أن المشاركة في المعرض والجناح كانت من خلال وزارة الدفاع الإيرانية، وأنه لم يتم توجيه دعوات لـ«الحرس» الذي فوجئ منظمو المعرض بحضوره دون دعوة!

ولم يظهر الجناح الإيراني على خريطة المعرض المنشورة في شبكة الإنترنت، ما فسره المراقبون بأن بعض قطاعات وزارة الدفاع الإيرانية وقوات «الحرس» بالذات، لا تزال تخضع لعقوبات أمريكية بسبب الاشتباه في تجارة أسلحة غير مشروعة، حيث ينظر إلى هذه القوات على نطاق واسع باعتبارها شريكًا في هذه التجارة المحتملة، نظرًا لتصنيف «الحرس» كجماعة إرهابية من إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، فضلًا عن سمعته العالمية السيئة بسبب تدخّله في النزاعات الإقليمية، والعقوبات المفروضة على برامج الصواريخ الباليستية، وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويعد معرض «ديمدكس» في قطر، أول منفذ لإيران في ثوب دولي منذ عدة أعوام، للكشف عما عملت عليه في صناعاتها التسليحية، حيث لم تشارك إيران في المعارض الدولية منذ عدة سنوات. وقدمت إيران خلال المعرض لأول مرة نموذجًا مصغرًا لبطارية من نظام الدفاع الجوي بعيد المدى «AD-200» الذي تم تطويره من قبل صناعة الدفاع الإيرانية.

وأثارت مشاركة "الحرس" في المعرض القطري غضبًا على وسائل التواصل الاجتماعي في دول الخليج العربي، وعكست هذه المواقع إحباط الرأي العام تجاه الدوحة بشأن مدى التزامها بثوابت الأمن الخليجي والعربي، وذلك عندما تصدرّت صورة كبيرة لإيران والخليج العربي مدونًا عليه "خليج فارس".

من جانبها، طالبت منظمة أمريكية إدارة بايدن بـ "محاسبة قطر" على حضور قادة الحرس الثوري في معرض الدوحة للمعدات العسكري. وقالت منظمة "متحدون ضدّ إيران النووية"، في بيان لها: "إنّ خطوة الدوحة لـ "إضفاء الشرعية" على الحرس الثوري تستحق ردًا أكثر حسمًا بكثير من "مجرد الأسف"، في إشارة إلى إعراب وزارة الخارجية الأمريكية عن أسفها لخطوة قطر.

وأكدت المنظمة أنه يتعيّن على وزارة الخارجية الأمريكية استدعاء السفير القطري لدى واشنطن، وأن تفرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات ضدّ المسؤولين القطريين الذين يتعاملون مع "الحرس الثوري". وأعربت المنظمة عن أسفها لإعلان حكومة بايدن عن قطر حليفًا من خارج الناتو في المنطقة قبل أقل من ثلاثة أسابيع، مشيرة إلى أن إشراك "الحرس الثوري" في معرض عسكري لا يفعله أيّ حليف للولايات المتحدة.

وجاء في البيان: بينما تشتهر إيران بـ "المراقبة والسرقة من الشركات الأجنبية" لإلحاق الأذى بها، أقام منظّمو معرض الدوحة جناحًا لإيران إلى جانب شركة جنرال أتوميكس الأمريكية".

ولم تتوان إيران عن "الكيد السياسي" للولايات المتحدة في هذه الواقعة، حيث ذكرت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إيسنا"، أن إيران عرضت في معرض الدوحة عدة نماذج من الطائرات والصواريخ وغيرهما من المعدات العسكرية، موضحة أن الجناح الإيراني يقع بجوار جناح شركة "جنرال أتوميكس" الأمريكية، التي تنتج طائرات مسيرة من طراز "إم.كيو- 9بي" اغتالت بها واشنطن القائد السابق لـ "فيلق القدس"، الجنرال قاسم سليماني.

وظهر قادة "الحرس" الذين حضروا المعرض أمام الكاميرات، وهم يحتسون الشاي ويتناولون التمر خلال عرضهم نماذج من صواريخ إيرانية. ولكنهم امتنعوا عن التحدث إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وتجمع بعضهم في الجناح الإيراني الذي حمل ملصقًا ضخمًا لزورق سريع يضم أفرادًا من القوات الخاصة، وتفقد البعض الآخر أرض المعرض. والتقطوا صورًا بهواتفهم الخاصة لناقلة جنود إيطالية مصفحة، وتفقدوا بنادق آلية تركية، وبدا أنهم تعمدوا المرور أمام المجموعة المحيطة بقائد الأسطول الخامس الأمريكي!

■ المصادر:

1- واشنطن تندد بوجود الحرس الثوري الإيراني في معرض عسكري بقطر، موقع "نيوز يمن"، 27 مارس/آذار 2022.

2- الحرس الثوري الإيراني يروج لنماذج صواريخ ومسيّرات في الدوحة، موقع العرب، 24 مارس/آذار 2022.

3- الحرس الثوري الإيراني يعرض نماذج صواريخ في معرض الدوحة، موقع سويس إنفو، 24 مارس/آذار 2022.

4- الحرس الثوري الإيراني يعرض صواريخه في معرض الدوحة، موقع الأيام، 25 مارس/آذار 2022.

الملف

دراسة توثيقية تكشف:

«الحرس الثوري» يرتكب جرائم تخريبية مشبوهة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عرض وترجمة: أحمد النعماني

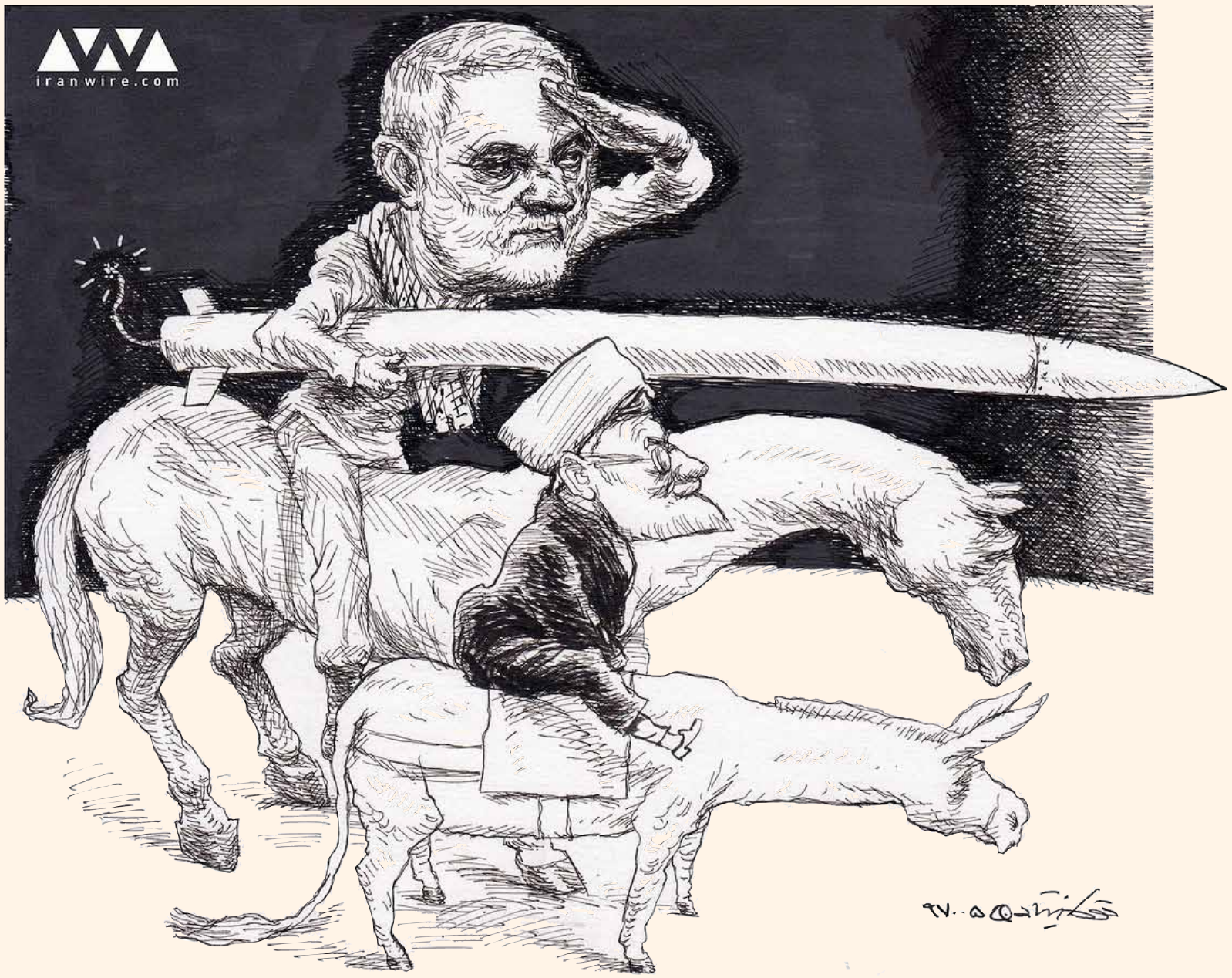

■■ كشفت دراسة موسعة عن الدور الإجرامي المشبوه الذي اضطلع به الحرس الثوري الإيراني على مدار العقود الثلاثة الماضية والتي ألقت الضوء ساطعا على أشكال تدخله التخريبي ، وإن كانت بدرجات متفاوتة ، في شؤون أربعة عشرة دولة مسلمة في المنطقة العربية ، حيث استخدم في مخططاته ميزانية مفتوحة من المال والسلاح وتهريب المخدرات والمتفجرات إلى جانب تدبير عمليات اغتيال للشخصيات العامة بل وتجنيد العاهرات وخادمات «المتعة» للحصول على معلومات استخباراتية مثلما حدث في تركيا .

الدراسة التي أجرتها كل من الرابطة الأوروبية لحرية العراق (EIFA)، و اللجنة الدولية للبحث عن العدالة (ISJ) ومقرهما في بروكسل، أكدت أن أشكال التدخل فيي شؤون الدول الأخرى بالمنطقة كانت تجرى بشكل "مؤسسي" وأن كبرى قيادات الحرس الثوي تورطت فيها بشكل مباشر .

ونبهت الدراسة التي صدرت في 56 صفحة ، وجاءت تحت عنوان " الدور التدميري للحرس الثوري الإيراني في الشرق الأوسط " إلى أن نظرة عامة لمدى تدخل الحرس الثوري في المنطقة ، أظهرت أن أنشطته تم تصعيدها منذ عام 2013 وأن دافعا جديدا ورائها جاء عقب الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الـ5+1

نظام الملالي يتورط في عمليات تجسس وتهريب مخدرات وسلاح وتفجيرات واغتيالات في 14 دولة بالمنطقة

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري تورط وبشكل مباشر في "الاحتلال" الخفي لأربع دول على وجه الخصوص وهي العراق وسوريا واليمن ولبنان، والذي كان له حضورا عسكريا كبيرا، مشيرة إلى أن نحوا من 70 ألف من قوات تحارب بالوكالة عن النظام الإيراني كانت متمركزة في سوريا في صيف 2016.

ونبهت الدراسة إلى أن الحرس الثوري يتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية الخاصة بما لا يقل عن ثماني دول أو يتآمر ضد حكوماتها والتي تشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والبحرين ومصر والإردن.

كما أكدت استنادا إلى المعلومات المتوفرة، أن الحرس الثوري أقام فروعا أو شبكات إرهابية تابعة له فيما لا يقل عن 12 دولة في المنطقة.

ومن أكثر النتائج اللافتة للنظر أن الإنشطة الإرهابية التي ارتكبها، تم تنفيذها في 13 من 14 دولة، باستثناء وحيد يتمثل في عمان، وهي الدولة التي ساعدت النظام الإيراني في تفادي العقوبات الاقتصادية.

ولفتت الدراسة إلى أن الحرس الثوري نفذ أنشطة استخبارتية وعمليات تجسس في 12 دولة، معظمهم تم اعتقاله إلى جانب بمقاضاة الجواسيس التابعين للنظام الإيراني، في حين أرسل الحرس الثوري أسلحة ومتفجرات على نطاق واسع للدول الـ14 كافة، غير أن التدخل لا يقتصر على النطاق العسكري فحسب، بل له دور مميز في سياسة طهران الخارجية.

ذكرت الدراسة أن السياسة الخارجية تتشكل على يد القائد الأعلى آيات الله خامنئي، في هيكل السلطة الحاكمة بتلك الدولة "الثيوقراطية" ذات الحكم الديني، ومن ثم فإن تطوير وتنفيذ السياسات نحو بعض الدول كان يتم تفويضه رسميا للحرس الثوري، ومن هذا المنطلق سيطر الأخير وعلى نحو فعال على السياسة الخارجية التي ينتهجها النظام عبر سفاراته العديدة التي من بينها سفارت العراق وسوريا ولبنان وأفغانتسان واليمن والبحرين وأزربيجان، فضلا عن سيطرته على السياسة الخارجية فيما يتعلق بأرمينيا وروسيا وتركيا والسعودية والبحرين والكويت والإمارات وقطر وعمان.

ويأتي سفراء النظام الإيراني لدى العراق وسوريا وأفغانستان من بين صفوف الحرس الثوري أو يقع الاختيار عليهم من بين الأفراد وثيقي الصلة به، حسب الدراسة التي أوضحت أنه يتم اتخاذ هذه الإجراءات حتى يتمكن الحرس الثوري من تنفيذ إنشطته وطرح أجندته من خلال استغلال الفرص التي تمنحها حصانة السفارة الدبلوماسية وحصانة السفير.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، أفادت الدراسة أن ثقل الحرس الثوري اقتصاديا يتمركز في إيران وأنه كرس قوته الاقتصادية والمالية للتدخل في شؤون الدول الأخرى، غير أن عمليات التدخل التي شغلت نطاقا موسعا شكلت عبئا ثقيلا على الاقتصاد الإيراني، موضحة أن طهران أنفقت في على مدار خمس سنوات، ما يزيد على مائة مليار دولار أمريكي لتمويل عمليات الحرس الثوري في سوريا وحدها حيث جاء جزء كبير منها عبر مخصصات الميزانية السرية الخاصة بمكتب خامنئ.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه الأموال تنفق على شراء الأسلحة وتحمل تكاليف الجيش السوري، حيث يدفع النظام الحاكم الإيراني نحو مليار دولار سنويا لتغطية رواتب القوات التابعة للحرس الثوري، والتي من بينها القوات المسلحة و المليشيات و جماعة الشيعة التي يحميها النظام.

كما ذكرت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني لديه وحدة مخابرات تعمل بشكل مواز لوزارة المخابرات، بل والأدهى من ذلك أنه قام بتوسيع أنشطته الاستخباراتية عبر المنطقة وأقام عديدا من مواقع المخابرات في عدد من الدول.

ووفقا للدراسة فأن مفوضي الحرس الثوري يقتصرون في جميع الأحوال على الجماعات الشيعية، على الرغم من أن طهران ركزت انتباهها على الشيعة في مختلف الدول بالمنطقة، حيث تثير التوترات المذهبية بينما تجند القوات التي تشكل جماعات ومليشيات تابعة للحرس الثوري، فالقاسم المشترك بين المليشيات التي يشكلها الحرس الثوري هو أنها تطيع و تأتمر بأمر خامنئ.

وقالت الدراسة إن العنف الذي يمارسه النظام الإيراني في الدول الأخرى بالمنطقة تحت لواء الإسلام الشيعي و قمع السنة اثار رد فعل عنيف، حيث انتشر ظهور جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والذي يسعى إلى إقامة "خلافة إسلامية" بينما ينشرون سخطهم ووحشيتهم في أنحاء الكرة الأرضية الأربعة.

معسكرات تدريب للمرتزقة والأجانب

أشارت الدراسة إلى أن الحرس الثوري الإيراني أقام إدارة كرست نشاطها لتدريب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، في حين أن معسكرات التدريب يجري تقسيمها بناء على جنسية المتدربين ونوع التدريب، حيث كان يتم توفير تدريب الإرهابيين والتدريب العسكري المتقدم للمليشيات، وتمكين الإرهابيين من التسلل بشكل أفضل لمختلف الدول ودعم «الأجندة الإقلمية» لنظام الملالي الحاكم.

وأكدت الدراسة أن مئات القوات من العراق وسوريا واليمن وأفغانستان ولبنان، حيث يتورط النظام في القتال الحدودي، تتلقى تدريبا عسكريا ثم يجري إرسالها لشن حرب وعلميات إرهابية، بينما تتلقى جماعات أصغر تدريبات في دول لا يتوجد فيها حروب مفتوحة والتي تشمل دول الخليج العربي مثل البحرين والكويت، حيث يتم تدريب خلايا إرهابية بها.

وكشفت الدراسة عن مقر إدارة التدريب والذي يقع في قاعدة الإمام علي العسكرية، على بعد 20 كيلومترا من طريق طهران - كاراج، حيث قدمت تفاصيل بشأن معسكرات التدريب التابعة للحرس الثوري الإيراني ومن ينها:

1 - أكاديمية الإمام علي في تارجيش، طهران حيث يقدم تدريب نظري على الأصولية الإسلامية والإرهاب.

2 - معسكر مالك أشتار في أمول، تدريب البقاء على قيد الحياة.

3 - مركز سمنان، تدريب عملي على الصواريخ.

4 - مركز بادينه في فارمين، تدريب مدني.

5 - مركزمشهد، يركز على تدريب القوات الأفغانية.

6 - ثكنة رازوكي العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

7 - ثكنة جلال أباد العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

8 - ثكنة شارمان العسكرية، تركز على تدريب القوات الأفغانية التي ترسل إلى سوريا.

9 - محور تلي كابن، تدريب الكوماندو.

10 - أبادان، تدريب الغطس والبحرية.

11 - أحواز، تدريب بحري.

12 - محور كشم، دورات تدريبة بحرية.

13 - ثكنة شهريار العسكرية، التدريب من أجل سورياً.

أساليب التدخل التخريبي في المنطقة

استعرضت الدراسة أشكال وأساليب تدخل

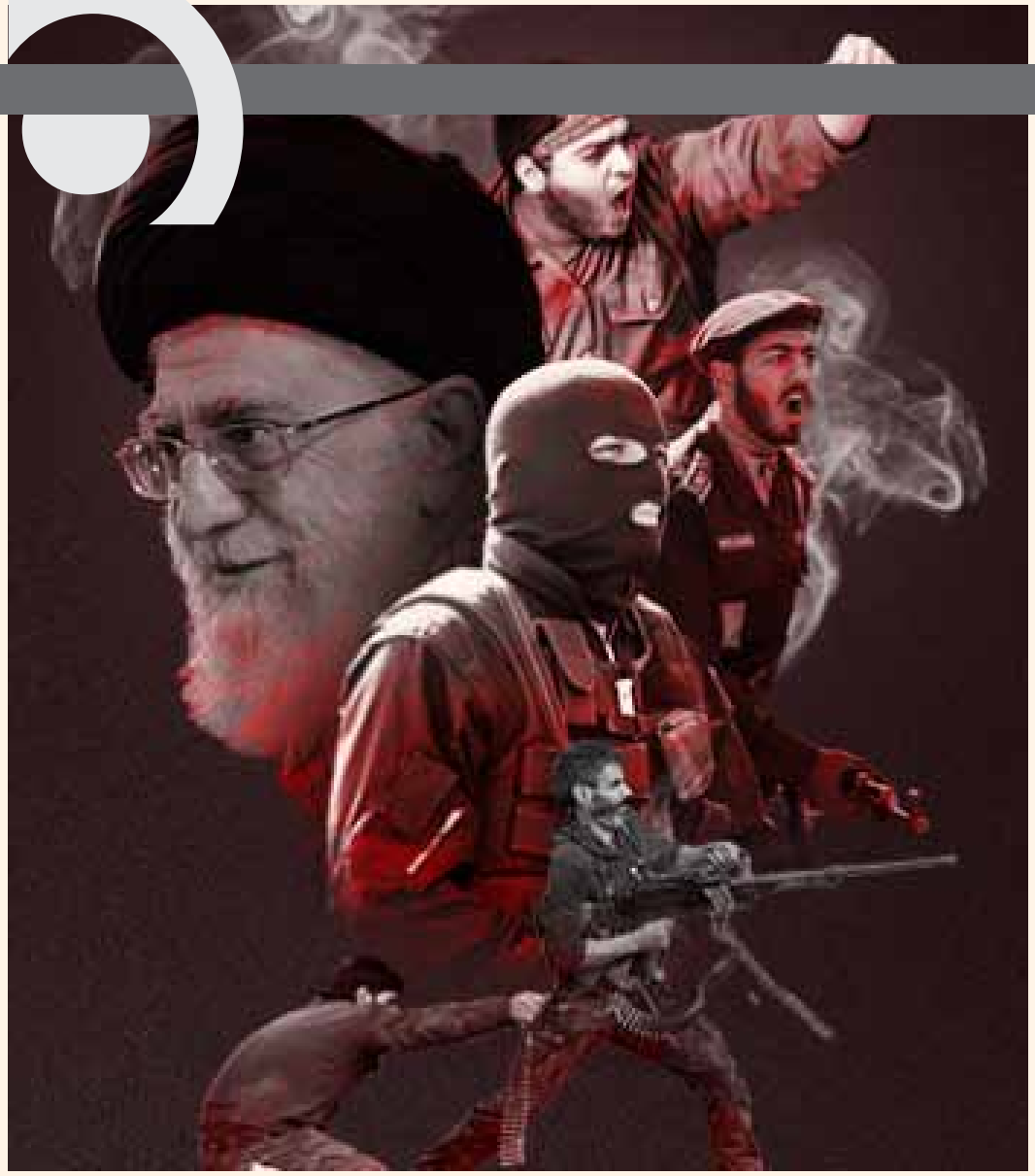

الحرس الثوري لإشعال الحرب والدمار وتنفيذ العمليات التخريبية بدول المنطقة ، والتي كانت على أشدها في البلدان التي تعيش فيها أقليات أو جماعات شيعية حيث حرص نظام الملالي على إشعال الفتن الطائفية وإثارة النعرات المذهبية وزرع الفتن وإقامة المذابح وتنفيذ عمليات اغتيال وتفجير في المناطق التي يسكنها أهل السنة .

العراق

أرسل الحرس الثوري عقب الحرب «العراقية - الإيرانية» في الثمانينيات أول فيلق له في العراق، حيث اعتبر هذه الدولة أهم هدف له، في حين أن احتلال الائتلاف الدولي لها قدم أفضل فرصة للنظام الإراني لتوسيع تدخله العسكري فيها، فمع سقوط الدولة العراقية السابقة تحول ميزان القوة بشكل كبير لصالح إيران .

تحدثت الدراسة الاحتلال السري للعراق من قبل الحرس الثوري في 2003، حيث أمر النظام الإيراني قوات «بدر» بدخول العراق من خلال ممرات حدودية مختلفة في البصرة وميسان وواسط وديالي.

وبدأت قوات بدر تستولي على عديد من المراكز الحكومية وتحويل الوثائق الرسمية إلى إيران والسيطرة بشكل كامل على المناطق الحدودية بين العراق وإيران ، إلى جانب تشكيل المجلس الحاكم في العراق ، ويضم 25 عضوا ، معظمهم عناصر ذات صلة بنظام الملالي في إيران ، حيث قدم هذا المجلس البرنامج اللازم لاختراق المؤسسة السياسية العراقية .

وتحدثت الدراسة عن أشكال النفوذ التي اتخذها النظام الإيراني في العراق في الفترة من 2003وحتى 2009 ،والتي تشمل زعزعة الاستقرار، وانتهاج سياسة تركز على شن الاعتداءات الإرهابية ضد قوات التحالف ، واغتيال شخصيات سياسية ومتظاهري السنة ، و مساعدة الجماعات الشيعية ذات الصلة بإيران في التوسع محليا و اكتساب السطوة السياسية ، حيث تم تشكيل جماعات جديدة كي تكمل عمل قوات بدر أما بعضها الذي كان موجودا بالفعل ،فقد خضع من جديد للسيطرة الإيرانية الكاملة .

وتحدثت الدراسة عن قائمة تضم 32 ألف عميل في العراق والذين كانوا يتسلمون شيكات الرواتب من النظام الإيراني ، والتي ضمت قطاعا عريضا من موظفي الحكومة و أعضاء مجلس الشعب ،وعديدا من قادة الجيش وغيرهم من العناصر .

وأكدت الدراسة أن الحرس الثوري الإيراني تمكن من زيادة تدخله في العراق ،سياسيا وعسكريا عقب رحيل القوات الأمريكية من البلاد ، وذلك بدعم نظام الملالي ومن خلال تزوير الأصوات مم مكن نوري المالكي من تولي منصب رئيس الوزراء في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في 2010 ، فهو ينتمي إلى النظام الأيراني الحاكم ، وكان مشهورا بتنفيذ أوامر الحرس الثوري في العراق والتي شملت تمهيد الطريق للهجمات الإرهابية ضد سكان قوات المعارضة الإيرانية في معسكرات «أشرف » والحرية مما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات .

إدارة خاصة لتدريب مليشيات الإرهابيين والمرتزقة والأجانب على الاغتيالات والتسلل ودعم الأجندة المذهبية

سوريا

تعتبر سوريا واحدة من أهم أهداف نظام الملالي والحرس الثوري على الإطلاق منذ عهد حافظ الأسد، الذي ترأس البلاد في زمن الحرب بين العراق وإيران في الثمانينيات، حيث قام هذا الأخير بتزويدهم بالمعونة العسكرية والدعم السياسي .

وقالت الدراسة إن الشعب السوري، انتفض ضد ديكتاتورية بشار الأسد ، في إطار الربيع العربي، مما جعل نظام بشار الأسد مهددا ، مشيرة إلى أن خامنئي، أرسل، كرد انتقامي، قوات الحرس الثوري إلى سوريا لدعم الأسد، في حن أن عددا من مسؤولي النظام الإيراني أعلنوا عن أهمية الحرب السورية بالنسبة لإيران .

ونقلت في هذا السياق تصريحات مهدي طيب، رئيس ثكنة عمار، وأخو رئيس مخابرات الحرس الثوري حسين طيب ، حيث قال في فبراير 2013: «سوريا هي المحافظة الـ35 الأيرانية « مضيفا: «إذا كان انتوى العدو مهاجمتنا والاستيلاء على سوريا أو محافظة «خوزيستان الإيرانية ، فإن الأولوية ستكون في الحفاظ على سوريا، لأننا بذلك نستطيع استرداد خوزستان في وقت لاحق، ولكن إذا فقدنا سوريا، فلن نستطيع التمسك بطهران».

وأكدت الدراسة أنه بدون الدعم الإيراني المباشر، لما استطاع بشار الأسد من الاحتفاظ بالسلطة، حيث كان نظامه على وشك التعرض للاقتلاع من جذوره لولا دعم نظام الملالي له بكل ما أوتي من قوة .

وأشارت إلى أن خامنئ أرسل حسين حميداني، وهو واحد من أكثر قواد الحرس الثوري خبرة، والذي كان قائدا لفيلق محمد، الذي كان مسؤولا عن قمع الانتفاضات الشعبية في طهران عام 2009، وبالتدريج دخلت قوات الأسد في فلك الحرس الثوري الإيراني .

ونبهت الدراسة إلى أن استراتيجية النظام الإيراني تقوم على ركيزتين : تتمثل الأولى في تقديم الدعم الكامل لنظام الأسد بينما تشارك في قمع وإبادة المعارضين وأبناء الشعب ممن تدفقوا في الشوارع ، أما الثانية فتتمثل في تقوية الجماعات المتطرفة بشكل غير مباشر كأحد أساليب بث الانقسامات بين المعارضة و للحيلولة دون تكوين إجماع دولي أوسع نطاقا على المعارضة التي كانت لتقود دعاوى متزايدة لخلع الأسد .

وأكدت الدراسة أن هناك أدلة وفيرة بأن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش " هو نتاج قمع الشعب العراقي والسنة في ظل نظام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في العراق و بشار الأسد في سوريا ، وكلاهما كان يخضعان لنفوذ النظام الإيراني .

وأكدت أن هناك دليلا ثانيا يتحدث مباشرة عن دور النظام الإيراني و حلفائه في إقامة "داعش " والذي يشمل إطلاق سراح السجناء المتطرفين من قبل المالكي و الأسد ، حيث قام هؤلاء السجون بتشكيل الخلايا التأسيسية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش "

وذكرت الدراسة قيام نظام الملالي بانفاق ما يزيد على مائة مليار دولار في الحرب في سوريا ومرتبات القوات التابعة للحرس الثوري والتي تقدر بمليار دولار كل عام كما أرسل النظام شبكة ضخمة من الملالى لسوريا من أجل التحريض والدعوة إلى الكراهية والعنف والتشدد إلى جانب إشعال التوترات المذهبية .

وقالت الدراسة إنه بمراجعة عابرة لمدى التدخل الإيراني في سوريا و الخسائر التي تكبدها الحرس الثوري و النفقات في سوريا ، يتضح أهمية هذه الحرب من أجل الحفاظ على الديكتاتورية الدينية الحاكمة في إيران .

اليمن

قالت الدراسة إن الحرس الثوري، الذي استخدم نموذج حزب الله اللبناني، شكل جماعة «مفوضة» في اليمن حيث استغل النزاعات القبلية والأقلية الشيعية في هذا البلد، ومن ثم أصبحت قبيلة الحوثي المرشح الأول لتنظيم تلك الحركة .

وأضافت أن حسين الحوثي وأخوه عبد الملك، وأبوه بدرالدين قضوا ما يزيد على عام في إيران مطلع الثمانينيات، وأنهم تلقوا تدريبا دينيا وسياسيا وأمنيا وإرهابيا في مدينة «قم» وقاموا بزيارات منتظمة لإيران بعد ذلك، ومن ثم قام حسين الحوثي بتشكيل ما يعرف بـ«أنصار الله» على غرار حزب الله اللبناني .

وتابعت الدراسة:«عندما اندلعت الثورة في اليمن في يناير 2011 ، استخدم النظام كل قوته لتقوية وتسليح وتوسيع وتدريب «أنصار الله» فغالبية قواته تلقت تدريبا في اليمن ولكن بعضها ذهب إلى إيران لتلقى تدريباته في مراكز «قوة القدس» حيث لعبت بعد ذلك دورا كبيرا في الصراع باليمن امتثالا لأوامر إيران والذي ظلت قواته في جميع تحركاتها على تنسيق واتصال دائمين بالحرس الثوري .

لبنان

جرى تأسيس حزب الله اللبناني أساسا على يد المؤسسات الأصولية التابعة لنظام ولاية الفقيه الإيراني و مكتب حركات التحرير التابع للحرس الثوري عقب الثورة الإيرانية في 1979 ، الذي قام بتدريب أفراده بينما تكفلت «قوة القس» بدفع رواتبهم .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري أقام «حزب الله» في بداية عام 1983 في سهل البقاع وشرع في تدريبه و تسليحه، والذي كان ينفذ عمليات الإرهابية بناء على أوامر ودعم الحرس الثوري في هذه المرحلة .

وأكدت أن حزب الله، كان ينفذ ومن فترة طويلة، عمليات عسكرية لعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط ، بناء على أوامر النظام الإيراني، مشيرة إلى قيام الحزب باختطاف جنديين اسرائيليين تنفيذا لهذه الأوامر في 12 يوليو 2006 مما جعل اسرائيل تفرض في 13 يوليو حصارا بحريا على لبنان وهو ما أدى إلى حرب بين لبنان وإسرائيل في جنوب لبنان ، و قام النظام الإيراني أثناء الحرب بتزويد حزب الله بالدعم السياسي الكامل والدعم المالي والعسكري والثقافي والدعائي .

ونبهت الدراسة إلى أن حزب الله ينبه سياسات النظام الإيراني في المنطقة كما تحارب قواته إلى جانب قوات الحرس الثوري في سوريا .

البحرين

قام النظام الإيراني بتوسيع تدخله في البحرين وذلك عقب الأزمة التي اندلعت بها فبراير 2011، بينما ناقش زعماء النظام علانية أساليب التدخل فيها حيث أشار خامنئي للبحرين في 17 خطابا في الفترة ما بين 13 مارس 2011 إلى 3 يونيو 2012 ، وزعم بأن التدخل فيها هو حق إيراني ثابت.

وقالت الدراسة إن مسؤولين آخرين بالنظام دعوا إلى الإطاحة بحكومة البحرين وإلى ضم الدولة ، مشيرة إلى أن مجلس الأمن الأعلى الإيراني ناقش في أبريل 2011 الاضطرابات في البحرين ووسائل التدخل الإيراني بها والذي توصل إلى أن الاتجاه في البحرين «نهائي « ويجب على إيران أن تستمثر فيه، غير أنه وبسبب رد الفعل الدولي ضد التدخل في الشؤون البحرينية،قرر المجلس أن إيران لا يمكن أن تتدخل علانية وبشكل مباشر، ومن ثم يجب إنجاز كل شيئ على نحو سري ومن خلال الحرس الثوري و «قوة القدس» والجماعات التابعة لها ومن بينها حزب الله، ثم أقام خامنئي مقرا لمناهضة الحكومة وأعقب ذلك لقاءات عديدة عقدتها إدارات النظام المختلفة مع جماعات الشيعة البحرينية للتنسيق معها .

ولفتت الدراسة إلى أن خامنئي يؤيد «شخصيا» حركة تيار الأمل الإسلامية و الثورة في البحرين ، كما دعم نظامه عمليات الشغب بالبحرين ، وسرعت «قوة القدس « في نهاية 2014 من إرسال الأسلحة والمتفجرات للحبرين لإقامة عدد من الشبكات والتي كشفت قوات الأمن البحرينية عن إحداها في 30 سبتمبر 2015 .

وأشارت إلى أن القوات البحرينية ، اعتقلت في 22 يوليو 2016 ، خمسة أفراد مشتبه في علاقات لهم بإيران و بمحاولة زرع قنابل ، والذين تلقوا تدريبات عسكرية متقدمة في مراكز حزب الله

بشار والمالكي عملاء الشيعة فتحا سجون المتطرفين لتأسيس «داعش» في العراق و سوريا

المتمركزة في العراق و مراكز الحرس الثوري، والذين خططوا لزرع متفجرات في عدة مناطق بالبحرين .

السعودية

بعد ميلاد نظام الملالي في إيران، عبر آيات الله الخميني عن امنيته في إقامة دولة الخلافة والتي تتضمن بسط سيطرته على مكة ، فالخميني لم يكن حتى ليعترف باسم السعودية وكان يشير إليها باسم الحجاز، وفي خطوة غير مسبوقة في عام 1987 ، أعلن أنه لن يتوقف عن معارضة حكومة السعودية .

تحدثت الدراسة عن تاريخ تدخل الحرس الثوري في المملكة قائلة إن اللواء أحمد شريفي كان قائد الفيلق السادس الخاص بالخليج «الفارسي» وإنه لعب دور كبيرا في تفجيرات برجي الخبر في السعودية في 26 يونيو 1996، والذي قامت «قوة القدس» باستبداله في 1997 بعدما افتضح دوره في الهجمات التفجيرية.

وأشارت الدراسة إلى الاعتداء على السفارة السعودية في طهران ، في يناير 2016، والذي قام الحرس الثوري بتدبيره تنفيذا لأوامر خامنئي ، بينما محمد رضا نجادي ، رئيس قوة الباسيج ، أحد مجرمي الحرس الثوري ، بقيادة الهجوم وأمر بنفسه بإشعال النار في السفارة ، قائلا للجناة ألا يغادروا السفارة قبل إضرام النيران فيها ، بينما صدرت أوامر للشرطة بعدم التدخل الأوامر بعدم التدخل ، والتي لم تتخذ أي خطوات لحماية المبنى .

ولفتت إلى تهديد الدول العربية بقطع العلاقات مع إيران ، وهي بمثابة «إخفاق سياسي « يهدد أركان النظام الحاكم مما حدا بقيادات الباسيج إلى الاجتماع في أحد المراكز الطلابية المتنقلة والمعروف باسم «سيد الشهدا « في منطقة أبالي ، واتفقوا على التنصل من الهجوم ونفي مسؤولية الحرس الثوري أوالباسيج عنه ، بزعم أن متسللين هم من شنوا الاعتداء على السفارة وأحرقوها ، إلى جانب التأكيد على أن الباسيج كانوا حاضرين فقط في اليوم التالي أثناء المظاهرات السلمية.

فلسطين

في سبيل استغلال مشاعر المسلمين في المنطقة بعد وصوله إلى السلطة في 1978 ، بدأ نظام الخميني في تصدير الإرهاب تحت ستار القضية الفلسطينية ، وذهب إلى حد استخدام قوات البايسيج الإيرانية شعار «القدس عبر كربلاء « أثناء الحرب مع العراق .

أكدت الدراسة أن الحرس الثوري ظل يستخدم «فلسطين « كغطاء لسياسات التدخل في المنطقة ، وتم تكليف فيلق القدس السابع للتدخل في الشؤون الفلسطينية .

ونبهت الدراسة إلى أن أجندة النظام الإيراني كانت منذ البداية ضد منفعة وصالح الشعب الفلسطيني ، موضحة أن نظام الملالي بذل كل جهد في سلطته كي يحرف مباحثات السلام عن مسارها منذ بدايتها في 1991 ، حيث كان الهدف هو إضعاف تقدم المفاوضات من خلال دعم الجماعات المتعصبة مثل الجهاد الإسلامي ضد فتح .

و قالت: «عندما فشل خامنئي وبعده رفسنجاني في عرقلة تقدم اتفاقية السلام، حاولا اغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، مدللة على ذلك بأن اجتماعا ضم جماعات معارضة مفاوضات السلام بدمشق في 1993، حيث شارك في الاجتماع كل من محسن رضائي، قائد الحرس الثوري في ذلك الوقت، ومحسن أرمين، رئيس قسم المخابرات بالحرس الثوري في لبنان، وجرى بحث اغتيال ياسر عرفات كأحد سبل وقف محادثات السلام و تصعيد التوتر الإقليمي .

وأكدت الدراسة أن العلاقة بين الملالي والحرس الثوري من جانب و حماس والجهاد الإسلامي من جانب آخر بدأت في التوتر عقب تدخل النظام الإيراني في سوريا ، بينما حاولت إيران تشكيل جماعة جديدة في غزة بحيث تخضع تماما لـقوة القدس « على غرار حزب الله في لنبان و حركة حشد في العراق ، والتي أطلق عليه اسم « حركة صابرين « وهي حركة شيعية ترفع الشعار المرسوم على راية الحرس الثوري .

ونقلت الدراسة ما أعلنته السلطة الفلسطينية في 3 فبراير 2016 أن خمسة أشخاص في الضفة الغربية واجهوا اتهامات بالتواطؤ مع إيران وجرى اعتقالهم بتهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية ، وكان هؤلاء الخمسة ينتمون لحركة «صابرين».

تركيا

بالنظر إلى أن تركيا تشترك في أحد حدودها مع إيران، فإن الحرس الثوري دائما ما كان يخطط للتدخل بشكل موسع في هذا البلد ، فقد تقرر بعد تأسيس «قوة القدس « تخصيص الفيلق الخامس لتركيا ، بحيث يشرف هذا الكيان على عمليات إرهابية نوعية وتنظيم شبكات إرهابية سرية داخل الأراضي التركية ، وتمكن بالفعل من اغتيال على أكبر غرباني وزهـرا راجبي عام 1996 في تركيا بمعاونة وزارة المخابرات .

أكـدت الـدراسـة أن الفيلق الخامس و وزارة المخابرات الإيرانية و الحرس الثوري يلعبون دورا حيويا في تجنيد وتنظيم وتوظيف الأتراك المناسبين للاضطلاع بأنشطة إرهابية ، منبهة إلى أن هذه الأنشطة والتجسس الذي يقوم به الحرس الثوري مستمر حتى اليوم في تركيا .

ونقلت عن صحيفة «حرييت» التركية تقرير لها الجمعة 24 مارس 2013 ، يؤكد أن السلطات اعتقلت مجموعة من العاهرات في مدينة «أكدير « الحدودية بتهمة التجسس لصالح إيران .

وأفادت الصحيفة أن عددا من النساء الإيرانيات في هذه المجموعة استخدمن زواج المتعة والدعارة لاستـخـراج المعلومات مـن الجيش والشرطة ومسؤولي الـدولـة ،ومـن ثم يقمن بتمرير تلك المعلومات للحرس الثوري ، كما أضافت انه الشرطة التركية تلقت بلاغا عن مجموعة تتألف من 24 شخصا متورطين في التجسس تحت ستار بيع حجارة الزينة.

وذكـرت الدراسة أن جهاز الأمن التركي أعلن خلال التحقيقات أن النساء اعترفن بأن الحرس الثوري زودهن بوثائق مزورة و ساعدهن على دخول تركيا بشكل غير مشروع في مناسبات عديدة ، كما أقـررن بأنهن خضعن لتوجيهات الحرس الثوري للاقتراب من مسؤولي الجيش والشرطة والدولة وطلب منهم الحصول عن أنواع من المعلومات التي يحتاجها قسم المخابرات بالحرس الثوري الإيراني .

التدخل في شؤون دول أخرى

لم يقتصر تدخل نظام الملالي عى هذه الدول بل إنه يستهدف دولا أخرى في الشرق الأوسط.

مصر

تعتبر مصر واحـدة من أكثر الأهـداف أهمية لتصدير الإرهـاب والإصـوليـة مـن قبل النظام الإيراني ، وذلك استنادا إلى سكانها من المسلمين و تاريخ الحركات الأصولية الإسلامية بها.

وقالت الدراسة إن الحرس الثوري بذل جهودا السنوات الماضية لتصدير الثورة لمصر ودعم الأصوليين المصريين ، مما أدى إلى قيام الحكومة المصرية بإغلاق مكتب رعاية المصالح الإيراني في القاهرة .

وذكرت الدراسة أن الحرس الثوري كرس الفيلق الثامن للتدخل في شؤون دول الشمال الأفريقي ومن بينها مصر ، نظرا لأن «قوة القدس « لها قاعدة في السودان ، كان يتم توجيه بعض الانشطة في مصر من السودان .

وأكدت أن أربعة إيرانيين دخلوا مصر بجوازت سفر مزورة في أغسطس وسبتمبر 2006 كشيعة عراقيين وكان هدفهم هو إقامة فرع «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري.

وأشارت إلى أنه جماعة تطلق على نفسها اسم «الحرس الثوري الإسلامي بمصر» أعلنت عن قيامها، بينما زعم الأمين العام للجماعة محمد الحزري أن التنظيم يضم ما يزيد على 400 عضو وانه يتلقى دعما ماليا مثل حماس وحزب الله، من الجمهورية الإسلامية وأن الهدف هو محاربة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية بإيران .

الأردن

تتدخل «قوة القدس» التابعة للحرس الثوري في الأردن أيضا، ففي يوليو 2015، نشرت صحيفة الرأي الأردنية تقريرا مفصلا حول اعتقال إرهابي تسلل مع «قوة القدس» وهو نرويجي من أصل عراقي وذلك بهدف تنفيذ أعمال إرهابية في الأردن باستخدام 45 كيلوجرام من مادة RDX شديدة الانفجار، والتي خبأها في شمال الأردن .

كما ذكرت الدراسة قيام الأردن باستدعاء سفيرها لدى إيران في 2016 احتجاجا على سياسات التدخل في الشرق الأوسط ، مشيرة إلى أن انشطة إيران في سوريا ساهمت في ارتفاع كبير في معدل تهريب المخدرات التي قدرت بـ7 مليون قرص مخدرات، والأسلحة على طول الحدود "السورية - الأردنية".

الإمارات

يتولى الفيلق السادس التابع لـ«قوة القدس» مسؤولية دول الخليج العربي والتدخل في شؤون هذه الدول، فعلى سبيل المثال، جرى اعتقال جواسيس الحرس الثوري في أبريل 2016 ومحاكمتهم في الإمارات العربية المتحدة، وأدانت المحكمة العليا الاتحادية الإماراتية أربعة أشخاص بتهمة التجسس لصالح إيران وحزب الله، وأفادت وكالة الأنباء «وام» أن ثلاثة من المتهمين تلقوا أحكاما بالسجن ستة أشهر بتهمة إقامة شبكة في إطار الحكومة كانت ترتبط بحزب الله .

ونقلت الدراسة عن صحفية الاتحاد الإماراتية تقريرها بأن المحكمة العليا الاتحادية حكمت على جاسم رمضان البلوشي بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التجسس لصالح إيران ، حيث التقى بأحد عملاء المخابرات الإيرانية في السفارة بالإمارات، وزود الجانب الإيراني بمعلومات سرية تخص شخصيات تقيم في الإمارات، بينما أبلغ خبير جنائي بأبو طبي عن تبادل معلومات بين البلوشي و ضابط المخابرات الإيراني .

وأكدت الدراسة أن تغشي التدخل الإيراني عبر حزب الله، قاد دول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي يتألف من السعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات، لأن تضع حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية في مارس قبل عامين .

الكويت

استشهدت الدراسة بتدخل نظام الملالي في شؤون الكويت بقضية «خلية العبدلي» والتي اعتقلت الحكومة الكويتية أعضاءها وحاكمتهم ، وذكر

إيران أرسلت شبكة ضخمة من «المعممين» لنشر الكراهية والعنف وإشعال التوترات المذهبية في الأراضي السورية

تقرير في يناير 2015 أن الحكم على الأرهابيين بخلية العبدلي أوضح أن عددا من الدبلوماسيين الأيرانيين في السفارة الإيرانية بالكويت تورطوا في دعم الخلية عن طريق التدريب والدعم المادي والتنسيق بين أعضاء الخلية .

وذكرت الدراسة أن الحكم في هذه القضية جاء في 186 صفحة وهو يوضح دور موظفي السفارة الإيرانية في إقامة ودعم خلايا حزب الله في الكويت على مدار عقدين .

وقالت إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الكويتية توصل إلى أن دبلوماسي إيراني ساعد حسن حجي ، المشتبه الرئيسي الذي واجه حكما بالإعدام ، حيث كان على علم بالعمليات الإرهابية و التهريب وتخزين المفتجرات والأسلحة من حسن أبوالفضل زاده ، سكرتير أول السفارة الإيرانية ، والذي تم توصيفه بأنه أخطر دبلوماسي إيراني في الكويت والذي هرب من البلاد في 2010 بعد اكتشاف شبكة التجسس ، بينما قام دبلوماسي آخر بمنح مساعدة مالية للمتهمين لجمع معلومات حول المنشقين الإيرانيين في الكويت وتقديمها للسفارة الإيرانية .

قطر

ذكرت الدراسة، وفقا لتقارير داخلية بالحرس الثوري في 2016، إنه جرى تدبير مؤامرة لخطف مواطنين قطريين من العراق بالتنسيق مع مسؤولي الأمن في محافظة المثنى العراقية ومدينة السماوة، و الجماعات الشيعية بحركة نجابه وعصيب الحق.

وقالت الدراسة إن حركة نجابه وعصيب الحق، مليشيات شيعية، تخضع لقيادة قائد «قوة القدس».

الخلاصة

1 - جرى دراسة جانب صغير جدا من وظيفة الحرس الثوري في الشرق الأوسط، ولكن الحقائق تشير بوضوح إلى أى مدى كان الحرس الثوري أحد عوامل التحريض على الحرب والإرهاب في انحاء الشرق الأوسط، وأنه لا يوجد دولة بهذه المنطقة بدون تدخل أو مساهمة الحرس الثوري في الحرب والإرهاب والتوترات المذهبية.

2 - على الرغم من أن نظام الملالي يصف نفسه بأنه «حامي الإسلام والمسلمين»، إلا أنه كان السبب في معظم عمليات القتل في هذه البلاد من خلال إثارة الصراع الديني بين السنة والشيعة ، فمدى ونطاق الجرائم التي ارتكبها الحرس الثوري لا يمكن مقارنته مطلقا مع غيره من الجماعات الأخري ، فالموارد المقدمة له من قبل السلطة الرسمية للنظام الحاكم الإيراني والسفارات والمؤسسات، تجعله قوة أكثر نفوذا حتى من داعش، فيما يتعلق بالتحريض على الحرب والإرهاب.

3 - أقام الحرس الثوري الإيراني شبكات من العملاء في جميع هذه الدول، وكان العامل المشترك بين المرتزقة والجماعات التابعة له في مختلف الدول، هو أنهم يعتبرون أنفسهم أتباع القائد الأعلى، وديكتاتور إيران الحاكم وأنهم لديهم أفكار «إسلاموية» متطرفة .

4 - الحرس الثوري يضطع بتمويل شبكة المرتزقة التابعة له، والتي تقاتل في مختلف الدول، وهذا هو العامل الرئيسي في نشاط هذه الشبكة.

5 - يقوم الحرس الثوري بتصنيع وتوزيع الأسلحة العسكرية والمتفجرات في دول المنطقة كافة .

توصيات الدراسة

1 - تنفيذ القرار رقم 2231 الذي أصدرته مجلس الأمن بالأمن بالأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بوقف الأنشطة الصاروخية الأيرانية وإرسال أسلحة للدول الأخرى مثل اليمن وسوريا والعراق ولبنان .

2 - توصيف الحرس الثوري الإيراني وجميع أفرعه كتنظيمات إرهابية أجنبية في الولايات المتحدة و وضعهم على قوائم مشابهة في الدول الأوروبية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

3 - فرض عقوبات على كل المصادر المالية والشركات التابعة للحرس الثوري الإيراني .

4 - حظر اي شراء أو بيع أسلحة من قبل الحرس الثوري وفروعه .

5 - طرد الحرس الثوري، وحزب الله وغيرها من الجماعات التابعة لهم من جميع دول الشرق الأوسط خاصة سوريا والعراق .

6 - بذل جهود دولية لتفكيك الجماعات شبه العسكرية والشبكات الإرهابية التابعة لـ«قوة القدس» في المنطقة .

قادة الحرس الثوري منذ تأسيسه
(1979 - حتى الآن)

الحرس الثوري الإيراني عمل تحت غطاء الهلال الأحمر داعماً تنظيم القاعدة في البوسنة

د. نبيل العتوم

■■ نفى الحرس الثوري الإيراني تصريحات الجنرال "سعيد قاسمي". ووصف "رمضان شريف"، المتحدث باسم إدارة العلاقات العامة بالحرس الثوري، كلمات "سعيد قاسمي" بأنها شخصية وتفتقر إلى المصداقية ، نافياً تصريحات " قاسمي" جملة وتفصيلاً ، مؤكدًا أن التصريحات شخصية وتفتقر إلى المصداقية ولا يؤيدها الحرس الثوري ، وسوف تطلب من السلطة القضائية اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقه .

الجنرال "سعيد قاسمي" وهو قائد سابق في الحرس الثوري الإيراني ، وزعيم تنظيم حزب الله الإيراني الذي يهيمن على جميع أفرع حزب الله في الخارج قد قال في مقابلة تلفزيونية على أحد القنوات الإيرانية : إنه خلال الحرب البوسنية، تم نشر قوات الحرس الثوري في البوسنة تحت غطاء منظمة الهلال الأحمر، وبدأت هذه القوات في تدريب المقاتلين العسكريين من مختلف البلدان الإسلامية ، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة . بعد نشر هذه التصريحات ، أعلن الهلال الأحمر الإيراني أنه سيقاضيه أمام السلطات القضائية.

بدوره نفى الحرس الثوري ما قاله "سعيد قاسمي" الذي كان قد قال بأنه كان يدرب قوات الدول الإسلامية الأخرى تحت غطاء أنشطة الهلال الأحمر، تدريبا عسكريا. لكن في الواقع ما هو تقييم هذا التكذيب في ظل ما أعلنه أحد قادته السابقين من تصريحات خطيرة ، وهل من الممكن أن يقوم الحرس بهذا الدور أو من غير الممكن؟ ا المؤكد أن هذا التكذيب مثير للسخرية نظراً لطبيعة الرد من خلال البيان الصادر عن الحرس الثوري الذي بدا غير مقنع على الاطلاق ، وفي واقع الأمر لم يكن الحرس على الدوام فعالا فقط في البوسنة فقط ، بل كان يمارس نشاطاته المشبوهة في جميع الدول ، وتحت غطاء مختلف ، بذريعة القيام بأنشطة تدخل ضمن فعاليات وأنشطة الهلال الأحمر ولجنة الإغاثة، وكان فيلق القدس على الدوام يستفيد من هذين الغطائين وغيرها من العمل تحت عنوان مؤسسات تعمل وفق رؤيه خيرية وعمل اغاثي وانساني ، توقيت هذه التصريحات تتزامن بعد اخضاع الولايات المتحدة الأميركية الهلال الأحمر الإيراني على لائحة العقوبات ، تأتي خطورة تصريحات "قاسمي " وما تفوه به من خلال ما صرح به في هذا اللقاء بأن إيران كانت على صلة وثيقة بالقاعدة منذ العام 1992م ، وهذا يؤيد بالتأكيد حقيقة دعم إيران للإرهاب .

و كان للقاء "سعيد قاسمي" وتصريحاته وحديثه حول الهلال الأحمر وعلاقته بالحرس الثوري والارتباط بالقاعدة ردود فعل مختلفة في الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الإجتماعي ، حول توقيت مثل هكذا تصريحات وتداعياتها على إيران ، ودوافع " قاسمي " في اطلاقها في هذه المرحلة الخطيرة من عمر الجمهورية الإيرانية ، والتساؤل عن مشروعية العقوبات الأميركية في اغلاق حسابات الهلال الأحمر، ولماذا توظف طهران هذه الهيئة الخيرية للقيام بعمليات عسكرية واستخبارية ، ومطالبة " قاسمي " بجلب وثائق تثبت ذلك. واعتزت بعض التغريدات بأن الحرس الثوري يدعم المجاهدين من خلال الهلال الأحمر، بما في ذلك القاعدة، وشكلنا وحدات جهادية معتبرة أن تصريحات "سعيد قاسمي" كانت من دون أساس، وأنه صرح بها الآن في هذا الوقت الحساس لتقديم الذرائع للأمريكيين والإسرائيليين .

بموازاة ذلك أعلن الهلال الأحمر الإيراني عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الإجتماعي أن له الحق بتقديم شكوى أمام الجهاز القضائي ومتابعتها، معتبراً أن ما قام به "سعيد قاسمي" ليس عملا شخصيا بل هو عمل يمس سمعة الحرس الثوري و"سعيد قاسمي" ، في مقابل ذلك اعتبرت المغردون الإيرانيون على تويتر أن " قاسمي " كان مجرد أداة تنفيذ، وأن على الهلال الاحمر أن يقدم الشكوى ضد حرس الثورة وليس ضد "سعيد قاسمي"، ويمكنكم فقط تقديم شكوى ضد "قاسمي" بتهمة نشر أخبار سريّة، وتمس الأمن القومي للدولة الإيرانية .

الملف

قاسم سليماني.. أسرار «الجنرال المغدور»

سليماني قدم معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة لدعم عملياتها للإطاحة بحركة «طالبان» في أفغانستان

■■ عبر تاريخه الدموي الطويل، أصبح الجنرال قاسم سليماني قائد فرقة «فيلق القدس» التابعة للحرس الثوري، أخطر رجل في الشرق الأوسط حاليا، وهو يعد رمزا لدولة «ولاية الفقيه» في إيران، التي يسيطر عليها المرشد الأعلى علي خامنئي، وبطانته من رجال الدين المتشددين وجماعات الضغط المرتبطة به وغيرهم من التيارات المتشددة التي تهيمن على المؤسسات الأساسية في الدولة.

انضم سليماني إلى «الحرس الثوري» مبكرا في وقت تشكيله كمنظمة شبه عسكرية في البداية، عام 1979، بعد نجاح الثورة التي شهدت سقوط الشاه وتولي الخميني السلطة.

وكان تدريبه العسكري محدودا كرجل حراسة، لكنه تقدم بسرعة. في وقت مبكر من حياته المهنية، كان متمركزا في شمال غرب إيران، وشارك في قمع انتفاضة كردية انفصالية في مقاطعة أذربيجان الغربية.

وبعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، انضم سليماني إلى ساحة المعركة بصفته قائد قوة عسكرية صغيرة، تتألف من رجال جمعهم ودربهم شخصيا. وسرعان ما حصل على سمعة الشجاعة، وارتقى من خلال الرتب بسبب دوره في العمليات الناجحة لاستعادة الأراضي الإيرانية التي احتلها العراق في بداية الحرب، ثم خسرها فيما بعد.

وأصبح الرجل في نهاية المطاف قائد فرقة عسكرية كبيرة العدد، تسمى «ثأر الله» حين لا يزال في العشرينيات من عمره، وكان يشارك في معظم العمليات الرئيسية. وأصيب بجروح بالغة في إحدى المعارك على الجبهة.

وبعد الحرب، خلال التسعينيات، صار سليماني قائد الحرس الثوري في مقاطعة كرمان. وفي 1998 تم تعيينه قائدا لـ«فيلق القدس» في الحرس الثوري خلفا لأحمد وحيدي، وهي وحدة قوات خاصة للحرس الثوري الإيراني، ومسؤولة عن عمليات خارج الحدود الإقليمية. ويمثل «فيلق القدس» هيئة خاصة في الحرس الثوري الإيراني ويضطلع بمسؤولية تنفيذ العمليات العسكرية والاستخباراتية خارج الأراضي الإيرانية.

سليماني يساعد الأمريكيين

على الرغم من أن إيران والولايات المتحدة في حالة عداء مستحكمة على المستوى الأيديولوجي، في الظاهر، إلا أن الحقيقة غير ذلك، حيث ترتبط واشنطن وطهران بعلاقات وطيدة، ففي عام 2001، قدم سليماني معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة لدعم عملياتها للإطاحة بحركة «طالبان» في أفغانستان، وفي عام 2007 أرسلت واشنطن وطهران مندوبين إلى بغداد لإجراء محادثات مباشرة مع قائد «فيلق القدس» بشأن تدهور الوضع الأمني هناك.

وعقب هجمات 11 سبتمبر

المرشد الإيراني علي خامنئي يرقي سليماني إلى رتبة «الجنرال» ويصفه على الملأ بـ«الشهيد الحي»!

2001، توجه ريان كروكر، وهو مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الأمريكية، إلى جنيف للقاء الدبلوماسيين الإيرانيين الذين كانوا تحت إشراف سليماني، بهدف التعاون لتدمير «طالبان» التي استهدفت الشيعة الأفغان. وكان هذا التعاون مفيدا في تحديد أهداف عمليات القصف في أفغانستان وفي القبض على عناصر القاعدة الرئيسية.

وفي 24 يناير 2011، تمت ترقية سليماني إلى اللواء من قبل المرشد الأعلى علي خامنئي. يوصف خامنئي بأنه على علاقة وثيقة معه، والذي دعا سليماني «الشهيد الحي»!

ووُصف سليماني أيضا بأنه «المنفذ الوحيد الأقوى في الشرق الأوسط اليوم» والاستراتيجي العسكري الرئيسي والتكتيكي في محاولة إيران لمكافحة النفوذ الغربي وكذلك «أقوى مسؤول أمني في الشرق الأوسط»!

وتعمل إيران على تصوير سليماني كرجل قوي يعمل على تحقيق «هدف الأمة» لذلك يظهر في المعارك في العراق وسوريا ليحث الميليشيات الشيعية على القتال حتى الموت. وتقدر جهات غربية عدد القوات التي تحت إمرة سليماني بأكثر من 100 ألف عنصر من الميليشيات المنتشرة في الشرق الأوسط.

ووفقا لتحقيق نشرته صحيفة «نيويوركر» الأمريكية، فإن سليماني سعى منذ تسلمه قيادة فيلق القدس إلى «إعادة تشكيل الشرق الأوسط» ليكون لصالح إيران، وعمل كصانع قرار سياسي وقوة عسكرية، حيث يغتال الخصوم، ويسلّح الحلفاء، حيث كان سليماني وراء التخطيط العسكري الاستراتيجي لإيران في المنطقة ومسؤولاً عن تشكيل وتنظيم ميليشيات شيعية مثل «حزب الله» في لبنان والحوثيين في اليمن وميليشيات مختلفة في العراق وسوريا.

ومع مرور السنوات، بنى سليماني شبكة أصول دولية، بعضها مستند إلى الإيرانيين في الشتات الذين يمكن استدعاؤهم لدعم المهمات وآخرين من حزب الله والميليشيات العراقية التابعة للحرس الثوري، تتمثل في تصفية المعارضين الإيرانيين في الخارج ومهاجمة أهداف في دول عربية وغربية.

ودبر «فيلق القدس» مؤامرة في عام 2011 لاستئجار خدمات شبكة لاغتيال السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة ووزير الخارجية الحالي، عادل الجبير، وهو يتناول الطعام في أحد المطاعم على بعد كيلومترات قليلة من البيت الأبيض.

جرائمه في سوريا

بدأ مسلسل جرائم سليماني في سوريا منذ بداية الثورة السلمية للشعب السوري ضد نظام بشار الأسد في مارس 2011، وهي الثورة التي شارك «فيلق القدس» في قمعها بقوة السلاح، من خلال دعم ومساندة وتحريض نظام الأسد على العنف الدموي، حيث فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات على سليماني في مايو 2011 مع رئيس النظام السوري بشار الأسد وغيره من كبار المسؤولين السوريين، بسبب تورط الجنرال الدموي في تقديم دعم مادي للنظام السوري.

وجلب الجنرال إلى سوريا حوالي 70 ألفا من الميليشيات الطائفية العراقية والأفغانية والباكستانية واللبنانية والتي لعبت دورا أساسيا في تحويل ثورة الشعب السوري الى صراع طائفي لصالح توسيع النفوذ الإيراني.

وفي يونيو 2011 وضع الاتحاد الأوروبي أسماء كل من قائد فيلق القدس سليماني والقائد العام السابق للحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري وحسين طائب مدير مخابرات الحرس في قائمة العقوبات لتوفيرهم أدوات للجيش السوري لغرض قمع الثورة السورية. كما أدرجت الحكومة السويسرية أيضا اسمه على لائحة العقوبات في سبتمبر 2011، لنفس السبب.

وأدرجت الأمم المتحدة اسم سليماني في القرار رقم 1747 في أغسطس 2012 ضمن قائمة الأشخاص المفروض عليهم الحصار، بسبب تزويد النظام السوري بالأسلحة من إيران وكذلك التدخل العسكري ميدانيا ولوجستيا وماديا. لقمع الثورة السورية.

وشارك سليماني منذ عام 2012 في إدارة تدخل الحرس الثوري و«حزب الله» اللبناني وميليشيات عراقية في معارك سوريا، خاصة معركة القصير في محافظة حمص، وأشرف عليها بنفسه وتمكن من استردادها من المعارضة في مايو 2013، بعد معارك ضارية سقط خلالها مئات المدنيين.

كما أشرف بنفسه على عدة معارك في ريفي اللاذقية وحلب، كان آخرها معارك حلب التي أدت إلى تهجير قسري لمئات الآلاف من السوريين. ويقود سليماني حاليا عمليات تغيير ديمغرافي في حلب وسائر المحافظات السورية التي تدور فيها رحى الحرب.

أما في العراق، فبات يسيطر على مفاصل الحياة السياسية والأمنية والعسكرية من خلال قيادات الحكومة في بغداد التي تهيمن عليها أحزاب التحالف الشيعي التي دعمتها إيران طيلة عقود، وكذلك من خلال ميليشيات الحشد الشعبي التي أسستها ومولتها ودربتها طهران.

ويقول مؤلف كتاب العد التنازلي لأزمات إيران كينث تيمرمان إن سليماني يأتي مباشرة بعد «ابن لادن» في درجة ارتكاب الجرائم، بل إنه الآن الأخطر على الإطلاق، ويداه ملوثتان بدماء مدنيين أكثر من أي إرهابي في العالم، وحان الوقت لوضع حد لإجرامه بشكل نهائي.